

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين حمداً وافياً نعمته ويكافئ مزيده ، الحمد لله ولي الحمد  
والثناء وأهل الكرم النعماء حمد مستمتع بدوام النعمة ومستوزع للشكر على جليل قسمه  
ومؤدٍ فرض محامده وآلائه ومستمد من فوائد كرمه ونعمائه ، وصلى الله على سيدنا  
محمد نبيه المكين ورسوله الأمين وعلى آله اللطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وسلم  
وعظم مجد وكرم . وبعد :

فمنذ أن ألف أبوحيان أسير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (654 هـ - 745 هـ)  
(هـ) تفسيره العظيم (البحر المحيط) ، هذا التفسير الطلاب والعلماء ، خصوصاً في  
مباحثه النحوية واللغوية والبلاغية التي أهلتها لاحتلال الصدارة بين تفاسير اللغويين من  
مظاهرها الإهتمام بهذه المباحث اللغوية أن تلاميذ أبي حيان ومعاصريه بدأوا في حياته  
يفردون هذه المباحث في كتب مستقلة ويعلقون عليها موافقين أو مخالفين ، كان أبوحيان  
في البحر المحيط قد أكثر من مناقشة البقاء العكبري ابن عطية الزمخشري ، فإن  
أصحاب أبي حيان قد اتبعوا المنهج نفسه مع شيخهم ، فناقشوه وراجعوه وعارضوه .

سبب اختيار الموضوع:

قد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ، عدة أسباب أوجزها فيما يلي:

(1) أن هذا الموضوع ذو صلة بكتاب الله العزيز وإعراب آيه وفي هذا خير عظيم إن شاء الله .

(2) إنني ألفيت أبا حيان كثير التعقب لآراء الزمخشري النحوية ، وجدت مخطئاً هل خطأه أم إياه في أغلبها فأردت أن أتأكد من تلك الاعتراضات هل كان محقاً فيها ؟ وهل كان الزمخشري مبتدعاً في آرائه أم متبعاً .

(3) إن هذا الموضوع لون من ألوان المناقشة العلمية بين عالمين بارزين ولآرائهما النحوية قيمتها ، فدراسة آرائهما ونقدها فيه إثراء للدرس اللغوي والنحوي .

(4) إن المسائل التي تعقب فيها أبوحيان الزمخشري تكاد تعم أبواب النحوي كلها في ذلك شمولية احتاجها .

(5) إن البحث في مثل هذا الموضوع يتيح للباحث أكبر قدر من التعمق في في الآراء النحوية ويعين على الغوص في دقائقها وخفاياها ويلزم النظر في أدلتها وحججها ومراجعة مصادرها مما يساعد على بناء الناحية العلمية لدى الباحث.

(6) أن أبا حيان من أبرز النحويين الذين أنجبهم الأندلس في تاريخها عموماً ، ومن أشهر نحوييها في القرن الثامن خصوصاً ، وقد أسهم في الحركة العلمية بخاصة فيما يتصل باللغة والنحو والصرف والتفسير والأدب ، بنصيب وافر ، ولم يقف به الحد عند الكتابة والتأليف عن لغته ، بل كتب عن لغات أخرى

كالفارسية والتركية والحبشية ، ولم يترك فناً من الفنون التي عرفها عصره إلا وقد أسهم فيه بنصيب وافر .

### أهمية البحث:

أهمية هذه الدراسة في أنها ستفيد (إن شاء الله ) دارسي اللغة والبلاغة والتفسير والقراءات الملل والنحل والمذاهب الفقهية والطوائف .

### مشكلة البحث:

مشكلة البحث تتلخص في اعتراض أبي حيان الأندلسي ورده لآراء عالم كبير ومشهور وهو الزمخشري فالى أي أصاب إن كان صائباً أو أخطأ إن كان مخطئاً ؟ هل هذه المشكلة ؟

### أهداف البحث:

- (1) الوقوف على اعتراضات أبي حيان اللغوية والنحوية ومعرفة
- (2) محاولة الكشف عن الدوافع والأسباب التي أدت إلى عقب أبي حيان آراء

الزمخشري

(3) معرفة الأسس المنهجية التي بنيت عليها الاعتراضات .

### منهج البحث:

المنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي ، فقامت باستقراء " البحر المحيط" واخترت منه بعض المسائل اللغوية والنحوية التي اعترض فيها أبو حيان على الزمخشري. كما استخدم الباحث المنهج الوصفي مستخدماً التحليل كأداة من أدواته وذلك بذكر مسألة الاختلاف بين أبي حيان والزمخشري ، ثم إيراد رأي الزمخشري فيها ومن ثم ذكر رأي أبي حيان ومن سبقه إلى ذلك ومن خالفه من علماء اللغة والنحو، ثم أخلص من ذلك كله التحليل والترجيح مستنداً في ذلك على ما وقفت عليه من آراء العلماء قديماً وحديثاً ملتزماً بالحياد والنظر إلى النص القرآني وقيام الأدلة والشواهد المؤيدة .

### أسئلة البحث:

أهم الأسئلة التي تجيب عنها الدراسة هي :

- هل كل ما اعترض عليه أبوحيان كان مقبولاً ومحقاً فيه ؟
- هل كان الزمخشري متبعاً أو مبتدعاً فيما ذهب إليه من آراء ؟
- ما الأثر العلمي والإضافة التي أخذتها اعتراضات أبي حيان على الزمخشري؟

### حدود البحث:

تشمل الدراسة اعتراضات أبي حيان الأندلسي اللغوية والنحوية على الزمخشري في البحر المحيط .

### هيكل الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن يكون التبويب كالآتي :

هذه الدراسة عبارة عن فصول تتصدرها مقدمة تعقبها خاتمة

الفصل الأول : عنوانه التعريف بالزمخشري وأبي حيان ويتألف من مبحثين

المبحث الأول : التعريف بالزمخشري

المبحث الثاني : التعريف بأبي حيان

الفصل الثاني، عنوانه اعتراضات صح فيها قول الزمخشري.

الفصل الثالث ، عنوانه اعتراضات صح فيها قول أبي حيان.

#### الدراسات السابقة التي أفاد منها الباحث :

من الدراسات السابقة التي أفدت منها في دراستي هذه ، وقف بي البحث على مؤلف بعنوان . المحاكمة بين أبي حيان وابن عطية والرمخشري . ومؤلف هذا الكتاب هوأبوزكريا يمحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله الشاوي الجزائري<sup>1</sup> ، ولد بمليانة واقام مدة بمصر في عودته من الحج سنة 1074هـ ، ثم رحل إلى سورية والروم ومات في سفينة سنة 1096 هـ ، ونقل جثمانه إلى القاهرة .

تحدث الشاوي في مقدمته للمحاكمة وقال : الكتاب قصدت فيه جمع اعتراضات الإمام ذي البيان المشتهر بأبي حيان على ابن عطية ومحمود الزمخشري ، وأشير بالعين والزاي والحاء لابن عطية والزمخشري وأبي حيان .

وبدأ الشاوي محاكمته بذكر اعتراضات أبي حيان على الزمخشري وابن عطية في سورة الفاتحة والبقرة فال عمران . . . وهكذا إلى سورة الناس حسب ترتيب السور وفق مجيء هذه الاعتراضات في البحر المحيط .

---

<sup>1</sup> - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ج 1 ، ص 360

الدراسة الثانية هي كتاب بعنوان (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للسمين الحلبي ، عرض فيه اعتراضات شيخه أبي حيان على الزمخشري وناقش فيه مناقشة جيدة كما شهد بذلك ابن حجر العسقلاني إذ قال في ترجمته للسمين: " وله تفسير القرآن في عشرين مجلد رايته بخطة سماه الدر المصون وقد طبع الدر المصون بتحقيق د. أحمد الخراط" (أنظر الدرر الكامنة في أعيان الدولة الثانية ، الجزء 1 ص 361). والكتاب اشتمل على مناقشات عامة وأخرى خاصة بالزمخشري وأحياناً ينتصر لشيخه أبي حيان وتارة للزمخشري ، وفيه مواضع ينقل فيها للحلبي رأي صاحب الكشف ثم يعقبه باعتراض أبي حيان دون تدخل أو إبداء رأي ومن أمثلة ذلك ما ذكره الحلبي عند قوله تعالى (وإذا قيل له اتق أخذته العزة بالإثم)<sup>2</sup>

الرسالة الثانية (أجوبة للسمين عن اعتراضات أبي حيان على مواضع في الكشف) وهذه الدراسة لقنالي زاده علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي<sup>3</sup> (ت: 979 هـ) وهي رد على رسالة بدر الدين الغزي ونقض لها حيث تتبع فيها قنالي زاده المسائل العشر التي جردها الغزي وناقشه فيها ووقف بجانب السمين في انتصاره لصاحب الكشف وقدم المؤلف لدراسة المسائل بمقدمة ترجم فيها الزمخشري وابن عطية وأبي حيان والسمين وعرف بالكشاف ، وذكر الذين تعرضوا له بالنقد والشرح .

<sup>2</sup> - سورة البقرة (206)

<sup>3</sup> - ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة د 1 ص 361

## الزمخشري

ذكر المؤرخون أن الزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي ، لقب بجار الله ، لأنه جاور بمكة زماناً .

ولد بـ (زمخشر) في السابع والعشرين من رجب سنة (467 هـ) يقول الزمخشري : "وأما المولد فقريّة من قرى خوارزم مجهولة ، يقال لها زمخشر ، سمعت أبي قال :



اجتاز بزمخشر أعرابي فسأل عن اسمها واسم كبيرها ، ف قيل له : زمخشر والرداد ، قال :  
لا خير في شر ورد ، ولم يلزم بها " <sup>4</sup> .

وزمخشر . بفتح أوله وثانيه ، خاء معجمة ساكنة ، وشين معجمة وراء مهملة  
قرية جامعة من نواحي خوارزم ، وقال القفطي : سمعت بعض التجار يقول : أنها  
دخلت في جملة المدينة وأن العمارة لما كثرت وصلت إليها وشملتها ، فصارت من جملة  
محالها : وكان مولده في عهد السلطان ملك شاه السلجوقي ، وهو عهد ازدهرت فيه  
الآداب والفنون ولقيفيه العلماء والأدباء الرعاية والحماية بفضل وزير هـ المعروف بحبه  
للعلم والعلماء .

نشأ الزمخشري في مسقط رأسه (زمخشر) ودرس به وتلقى بعض العلوم ثم رحل  
إلى (بخارى) للاستزادة من طلب العلم.

وكان الزمخشري شديد الذكاء ، متوقد الذهن ، جيد القريحة ، كثير الحفظ ،  
مكباً على الدراسة والإطلاع مما جعله إماماً كبيراً في علوم كثيرة ، فكان إمام في تفسير  
الحديث والفقه والنحو وعلم البيان وغيرها من علوم اللغة .

---

<sup>4</sup> - معجم البيان ج 3 ص 147

وذكر المترجمون له أن إحدي رجله سقطت وكان يمشي في جرن خشب  
وسبب سقوطها كان في بعض أسفاره ببلاد خوارزم وأصابه ثلج كثير وبرد شديد في  
الطريق ويقول ابن خلكان راوي الخبر : "والثلج والبرد كثيراً ما يؤثر في تلك البلاد  
وخاصة خوارزم فإنها في غاية البرودة"<sup>5</sup> .

ويذكر المؤرخون أن الزمخشري كان في مطلع حياته طموحاً يأمل أن ينال  
المكانة التي تكافئ علمه وأدبه وذكاءه وأن ينال من المال ما يكفل له رغد الحياة كما  
نال غيره ممن هم دونه مقدرة وكفاية فعمد إلى مدح أمراء السلاجقة بغية أن يحقق ما  
أراد ، ولكنه أخفق في ذلك.

ظل الزمخشري يخلبه بريق السلطة والجاه وهو يمدح الحكام والوزراء وهو يطلب  
بغيته حتى مرض مرضته الشديدة التي وصفها الناهكة والمنذرة سنة (512 هـ) فثاب  
إلى رشده ورجع إلى نفسه وعاهد الله أن أكرمه ومن عليه بالصحة والا يطأ عتبة  
سلطان وأن يربأ نفسه ولسانه عن مديحهم وأن يعكف على التأليف والتدريس .

فلما شفاه الله اتجه إلى بغداد وناظر به وسمع من علمائها ثم يمم نحو مكة راجياً  
العفو من الله عما فرط منه ، عازماً على مجاورة البيت العتيق.

<sup>5</sup> - وفيات الأعيان ، لابن خلكان ج 4 ص 255

وفي مكة التقى بأميرها أبي الحسن علي بن حمزة بن وهاس الشريف الحسني  
وكان ذا فضل وعلم ، فرحب بالزمخشري وعرف فضله وأفاد منه .

أقام الزمخشري بمكة نحوسنتين مشغلاً بالتأليف والتصنيف والتدريس ، فتحلق  
حوله فتيان مكة وقصدته طلبة العلم من أقطار كثيرة ويأخذون منه ويفيدون من علمه  
وأدبه ، ولكن حب الوطن أخذ ينازعه فغادر مكة وعاد إلى وطنه ، وما أن يتحرك  
الركب يندم على ما قرر ويضعف في نفسه شوق العودة إلى وطنه ويصل الزمخشري  
إلى وطنه فاتر الهمّة يخشى أن يستبدل الذي هوأدنى بالذي هوخير ويقول في ذلك :

أبتاع بالشوق الخسارة واستبدل الدنيا الدنية بالأخرى

إذا خطرت بالبال ذكر إناختي على حرم الله استقرنتي الذكرى

ولم يحتمل الزمخشري الحياة بعيداً عن مكة فيقرر العودة إليها ، وفي طريقه إليها يعرج  
على الشام فيمدح صاحب دمشق ، ثم يواصل رحلته إلى مكة ويتحقق حلمه ويبقى بها  
ثلاث سنوات يلقي فيها من ابن وهاس من الحفاوة والتعظيم لا ويتفرغ للتأليف ويؤلف  
بمكة مؤلفاته وأشهرها ، ومرة ثانية يشتاق إلى وطنه (خوارزم).

فيسافر إليها وفي طريقه يغشى بغداد سنة (533 هـ) ثم يواصل رحلته إلى خوارزم وويقيم بها إلى أن وافاه أجله ليلة عرفة سنة (538 هـ) بجرجانية على شاطئ جيحون.

### اعتزاله:

أشارت كل التراجم بلا استثناء أن الزمخشري كان معتزلي الاعتقاد ، متظاهراً باعتزاله متشدداً بآرائه ، حتى نقل عنه أنه إذا قصد صاحباً له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن : قل له أبوالقائم المعتزلي بالباب.

والطاهر أنه كان يتفاخر ويتباهى باعتزاله ، كيف لا ، وقد وصفه أحدهم بأنه كان كبير المعتزلة ، المتحقق به.

كان الزمخشري معتزلياً في الأصول (العقيدة) ، شافعيّاً في الفروع (الفقه) ، وكان يجاهر بمذهبه (الاعتزال) ويدونه في كتبه ، ويصرح به في مجالسه . وكان إذا قصد صاحباً له استأذن عليه في الدخول ويقول لمن يأخذ له الإذن : قل له : أبوالقاسم المعتزلي بالباب . وذل الزمخشري مجهوداً كبيراً في تفسيره في سبيل تفسير الآيات القرآنية على مقتضى مذهب الاعتزال وأصوله الخمسة ، وهي : التوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

## مكانته العلمية:

يعتبر الزمخشري شخصية بارزة في عالم الفصاحة والبلاغة والأدب والنحو، نتلمس ذلك جلياً في مصنفاته وآثاره من جهة ، ومن إطرء وتبجيل كل من ترجم له من وجهة أخرى . يقول القفطي : وذكره صاحب الوشاح . ذكره بألقاب وسجع له على عادته . قال : "أستاذ الدنيا ، فخر خوارزم ، جار الله العلامة أبو القاسم محمود".

الزمخشري من أكبر الأمة ، وقد ألقت العلوم إليه أطراف الأزمة ، وأنفقت على إطرئه الألسنة ، وتشرفت مكانه وزمانه الأمانة والأزمة ، ولم يتمكن من دهره واحد من جلاء رذائل النظم والنثر ، وصقال صوارم الأدب والشعر ، إلا بالاهتداء بنجم فضله والافتداح بزند عقله ، ومن طار بقوادم الانصاف وخوافيه ، علم أن جواهر الكلام في زماننا هذا من نثار فيه ، وقد ساعده التوفيق والإقبال ، وساعفته من الزمان الماضي والحال ، حتى اختار لمقامه أشرف الأماكن ، وجمع بجوار بيت الله الحرام بين الفضائل والمحاسن ، وودع أفراس الأمور الدنياوية ورواحلها ، وعانين من بحار الخيرات والبركات سواحلها ، وقد صغر في عيون أفاضل عهده ما رأوه روهه ، وملك في قلوب البلغاء جميع ما رعه ووعوه وإن كان عدد أبياته التي ذكرتها قليلاً فكماله صار عليها دليلاً<sup>6</sup>.

---

<sup>6</sup> - إنباه الرواة ج 3 ص 268

ولما قدم الزمخشري إلى بغداد قاصداً الحج زاره الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري مهناً له بقدمه فلما جلس إليه أنشده متمثلاً :

كانت مسألة الركبان تخبرني      عن أحمد بن دواد أطيّب الخبر  
حتى التقينا فلا والله ما سمعت      أذني بأحسن مما قد رأى بصري  
وأنشد أيضاً :

فلما التقينا صغر الخير الخير<sup>7</sup>      واستكبر الأخبار قبل لقائه

وكان الزمخشري من يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة<sup>8</sup> ، وما دخل بلداً إلا واجتمعوا عليه وتتلّمزوا له ، واستفادوا منه ، وكان علامة الأدب ، ونسابة العرب تضرب إليه أكباد الإبل وتحط بفنائه رجال الرجال ، وتحدي باسمه مطايا الآمال<sup>9</sup> . وقال ياقوت : كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب ، واسع العلم كبير الفضل متفنناً في علوم شتى<sup>10</sup> . ولا نريد الإطالة في سرد العبارات الواردة في مدح المصنف والثناء عليه ، ففي ما

شيوخه:

<sup>7</sup> - معجم الأبناء 19 : 128

<sup>8</sup> - الأنساب 6 : 297

<sup>9</sup> - طبقات المفسرين للسيوطي : 105 ، أدباء الرواة 3 : 266

<sup>10</sup> - معجم الأبناء ج 19 ص 123

تتلمذ الزمخشري على يد كثير من علماء عصره من أشهرهم:

(1) أبومضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني: كان يلقب بـ (فريد دهره ووحيد عصره) في علم اللغة والأدب والنحومضروباً به المثل في أنواع المكارم والفضائل . أخذ عنه الزمخشري اللغة وتأثر بمذهبه الاعتزالي الذي أدخله إلى خوارزم . وكان أبومضر صديقاً لنظام الملك الطوسي . وقد أحس أبو الفضل في تلميذه النجابة والذكاء وحدة ذهن ، فتعهد به بالمال والعلم والرعاية ، وقد أحب الزمخشري أستاذه حباً جماً ، وحرص على ملازمته والأخذ عنه ، وحضور حلقات درسه ، فلما توفي سنة (507 هـ) حزن عليه الزمخشري حزناً عظيماً وقد تجلى ذلك في رثائه له .

(2) أبوبكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد اليابري الأندلسي : من أهل يابرة من بلاد الأندلس ، نحوي أصولي فقيه ، قرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب سيبويه ، توفي سنة (518 هـ) .

(3) الشيخ السيد الخياطي ، أخذ عنه الفقه.

(4) ركن الدين محمد الأصولي ، تلقى عنه أصول الدين وتعلم عنه التفسير

أيضاً .

## تلاميذه:

- (1) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن هارون العمراني الخوارزمي .  
الملقب بـ (حجة الأفاضل) و(فخر المشايخ) ، تلقى الأدب عن الزمخشري حتى صار أكبر أصحابه وأوفرهم حظاً من غرائب اللغة ، تلقى الحديث عن الزمخشري وعمر والترجماني والباقر جي وغيرهم . وقد كان مولعاً بالسماع ، معتزلي المذهب كالزمخشري ، وله مؤلفات منها المواضع والبلدان ، واشتقاق الأسماء والمواضع ، توفي سنة (560 هـ).
- (2) يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي الجندلي : وهو أحد العلماء البارزين في النحو والأدب ، أخذ عن الزمخشري ، ولزمه.
- (3) أبوبكر الأزدي القرطبي : نزيل الموصل ، وشيخها ، توفي سنة (567 هـ).
- (4) علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس : قرأ على يد الزمخشري.

## ثناء العلماء عليه:

وقد اشتهر الزمخشري في عصره ، ومدحه الشعراء والأدباء ، وطلب العلماء أن يعطيهم الإجازة في رواية كتبه . ومن لطيف ذلك أن الحافظ أبا الطاهر السلفي كتب إليه من الأسكندرية يستجيزه ، وكان الزمخشري مجاوراً بمكة ، فكتب إليه جواباً طويلاً



يقول في مطلعہ : ( ما مثلي مع أعلام العلماء إلا كمثل السُّها (نجم صغير) مع مصابيح السماء .. والجهام الصفر والرهام (المطر الخفيف) مع الغواصي (المطر الغزير) الغامرة للقيعان والآكام ، والسُّكيت المخلف مع خيل السباق ، للِدُّغات (طائر صغير) مع طير العناق .. وما التلقيب بالعلامة ، إلا شبه الرقم بالعلامة .. والعلم مدينة أحد بابيها الدراية، والثاني الرواية ، وأنا في كلا البابين ذوبضاعة مزجاة ، طلي فيها أقلص من ظل حصاة ، أما الرواية فحديثه الميلاد قريبة الإسناد ، لم تستند إلى علماء نحويين ولا إلى أعلام مشاهير ، وأما الدراية فقد لا يبلغ أفواهاً ، وبرض (الماء القليل) ما يبيل شفاهاً . ولا يغرنكم قول فلان وفلان في ... (وعدد قوماً من الشعراء والأدباء) ؛ فإن ذلك اغترار منهم بالظاهر المموه ، والجهل بالباطل المشوه .. ) (2)

الزمخشري إمام كبير في الحديث ، والتفسير ، والنحو، والبلاغة . وصاحب تأليف عظيمة في كل ذلك ومن مؤلفاته:

- في اللغة والبلاغة : رغم لأن الزمخشري كان فارسياً إلا أنه كان يفضل اللغة العربية وألف فيها تأليف غينة ، جاء في دائرة المعارف البريطانية (3) في مادة الزمخشري : رغم أن بعض أعماله بالفارسية ، إلا أنه كان من المؤمنين بتفوق اللغة العربية ومن المعارضين للشعوبية ومن مؤلفاته في اللغة : أساس البلاغة ،

والمستقصي في الأمثال والفائق في غريب الحديث ، ومقدمة في الأدب ،  
وهوقاموس من العربية والفارسية .

- في النحو: المفصل ، والأنموذج ، والمفرد المؤلف.
- في الحديث : مشتببه أسامي الرواة.
- في التفسير : تفسير الكشاف المشهور.
- في الفقه : الرائض في علم الفرائض.
- في الزهد : أطواق الذهب في المواعظ وكتاب النصائح.
- في الجغرافيا: كتاب الأمكنة والجبال والمياه .

رحل الزمخشري في طلب العلم ، وأخذ الأدب عن أبي مضر محمود بن جرير الضبي  
الأصبهاني وأبي الحسن وأبي الحسن المظفر النيسابوري ، وفي رحلته إلى بخارى سقط  
عن دابته فكسرت رجله (وقيل بل آلمها البرد في خوارزم ، وقيل بل ظهر فيها خرج)  
فاضطر إلى قطعها واتخذ رجل خشب (2).

ذهب الزمخشري في أواخر أيامه إلى الحج بطريق بغداد فلقي في بغداد الشريف  
أبا السعادات هبة الله بن الشجري ، وكانت قد عظمت شهرته ، فقرظ كل واحد منهما

صاحبه ، وفي مكة جاور (سكن) الزمخشري مدة فاكتسب لقبه (جار الله) حتى أصبح اللقب علماً عليه.

ورحل في سبيل طلب العلم إلى بخارى وإلى بغداد وجاور بمكة حقبة طويلة نشط فيها لتصنيف تفسيره للقرآن المسمى بالكشاف ودرس حينئذ كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين على نحو ما سنعرف في حديثنا عن نحاة الأندلس وتكاثر تصانيفه منذ هذا الحين . وعاد إلى موطنه وشهرته قد ملأت الآفاق والطلاب يفدون عليه من كل صوب وحذب يأخذون عنه معجبين ومكبرين حتى اختاره الله لجواره في سنة (538 هـ) وهويسلك في المعتزلة وفي علماء التفسير الأفاض وأئمة اللغة والنحو ومعجمه (أساس البلاغة) مشهور (3)

وكانت وفاة الزمخشري في قسبة خوارزم (الجرجانية) ليلة عرفة (9 ذي الحجة) من سنة (538 هـ) منتصف تموز ، يوليوسنة 1144 م.

ما نسب إليه من شعر:

ومما نسب من أشعار قوله

يا من يرى مد البعوض جناحها      في ظلمة الليل البهيم الأليل

ويرى مناط عروقتها في نحرها      والمخ من تلك العظام النحل

ويرى خريز الدم في أوداجها      منتقلاً من مفصل في مفصل  
ويرى وصول إذا الجنين ببطنها      في ظلمة الأحشاء بغير تمقل  
ويرى مكان الوطاء من أقدامها      في سيرها وحديثها المستعجل  
ويرى بسمع حس ما هودونها      في قاع بحر مظلم متهل  
أمن علي بتوبة تمحوبها ما      كان من في الزمان الأول

يقول الزمخشري:

إذا سألوا عن مذهبي لم أبح      به وأكتمه كتمانته في أسلم  
فإن حنفياً قلت قالوا بأنني      أبيع الطلى وهو الشراب المحرم  
وإن شافعيّاً قلت قالوا بأنني      أبيع نكاح البنت والبنت تحرم  
وإن مالكيّاً قلت قالوا بأنني      أبيع لهم أكل الكلاب وهم هم  
وإن قل من أهل الحديث وحزبه      يقولون تيس ليس يدري ويفهم

وفاته:

توفي الزمخشري بعد رجوعه من مكة ليلة عرفة من سنة (538 هـ) في جرجانية

خوارزم وهي على شاطي جيحون ، وأوصى أن تكتب على لوح قبره قوله:

يا من يرى مد البعوض جناحها      في ظلمة الليل البهيم الأليل  
ويرى مناط عروقتها في نحرها      والمخ من تلك العظام النحل  
أغفر لعبد تاب من فرطاته ما      كان منه في الزمان الأول

## أبوحيان<sup>11</sup>

اشتهر أبوهمحمد بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين أبوحيان الأندلسي الحياتي النقري. ولد في أواخر شوال سنة 654 هـ في (مَحْشَارِش) محلة من حاضرة غرناطة .

حيان بكنيته وغلبت عليه هذه الكنية ولازمته وهي ترجع إلى ولده (حيان).

تلقى علومه الأولى في مدارس ومساجد غرناطة كأبناء عصره في ذلك الوقت ، واتصل بشيوخ بلده وأخذ عنهم في مختلف العلوم ، وتتنقل في بلاد الأندلس كملقة والمرية طلباً للعلم والتقى على الشيوخ.

ولم يطل المقام بأبي حيان في الأندلس ؛ إذ حدث له ما أوجب الرحيل عن بلده ، فغادرها سنة 679 هـ . واختلف المؤرخون في سبب رحيله عن الأندلس فقل: (كان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة الشبيبة على التريض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع ، وقد قدمت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير واقعة فنال منه تصدي

---

<sup>11</sup> / ينظر ترجمته في المصادر التالية : الوافي بالوفيات للصفدي ، ج 5 ، ص 267 ، 290 ، الدرر الكامنة ، لابن حجر ج 5 ص 70 ، 76 ، بغية الوعاة للسيوطي ج 1 ص 280 ، 285 طبقات المفسرين للداودي ج 2 ص 286 ، 291 ، ، البدر الطالع للشوكاني ج 2 ص 288 ، 291 ، الأعلام للزركلي ج 8 ص 26 ، (أبوحيان النحوي) حديجة الحبشي ص 29 - 61

التأليف في الرد عليه وتكذيب روايته فرفع أمره إلى السلطان فأمر بإحضاره في وتكيله ، فاخترقى ثم ركب البحر ، ولحق بالمشرق<sup>12</sup> .

ويقول السيوطي : (ورأيت في كتابه "النصار" الذي ألفه في ذكر مبدئه وانشغاله وشيوخه ورحلته أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضي والطبيعي قال السلطان : إني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم ؛ لينفعوا السلطان من بعدي ز قال أبوحيان : فأشير إلى أن أكون من أولئك ويرتب لي راتب جيد وكساً ولحسان ، فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك)<sup>13</sup> وهكذا ودع أبوحيان الأندلس وهوشاب في الخامسة والعشرين من عمره متجهاً إلى المغرب العربي ، وأخذ يطوف ويتنقل في مدنها ويلتقي بعلمائها أمثال أبي القاسم المزني وأبي عبد الله محمد بن عباس القرطبي ، وأبي عبد الله محمد بن صالح الكناني .

ولم يطب المقام لأبي حيان بين ظهري المغاربة ، ولعله لم يرتاح لمعاملتهم كما توحى بذلك بعض أشعاره إذ يقول<sup>14</sup> :

وأوصاني الرضي<sup>15</sup> وصاة نصح      وكان مهذباً وشهماً ألبيا

<sup>12</sup>/ ينظر الدرر الكامنة لابن حجر ج 1 ص 71

<sup>13</sup>/ بغية الوعاة ، ج 1 ص 281

<sup>14</sup>/ ينظر ديوان أبي حيان ص 486

<sup>15</sup>/ يعني محمد بن علي بن يوسف العلامة رضي الدين أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي اللغوي (ت 684هـ) ، ترجم له السيوطي في بغية الوعاة 1/ 194 وقال في ترجمته له وإياه عني أبوحيان يقول : وأوصاني الرضي .. وذكر البيهقيين .

بأن لا تحسن ظناً بشخصٍ ولا تصحب حياتك مغرباً

فغادر أبوحيان بلاد المغرب واتجه إلى مصر التي أصبحت بعد سقوط بغداد على يد المغول وسقوط معظم بلاد الأندلس في أيدي المسيحيين الأسبان مآرز العلماء وملجأ الأدباء .

وكانت مصر حين دخلها أبوحيان تحت حكم المماليك الذين استطاعوا أن يصدوا هجمات المغول على مصر والشام وأن يؤسسوا من الإقليمين دولة لها كبير الأثر في الحفاظ على التراث الإسلامي العربي.

وفي مصر ألقى أبوحيان عصا الترحال، فأقبل على العلم وجالس العلماء وأخذ عنهم ولزم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فسمع عليه كثيراً من كتب الأدب، وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه وفي التفسير، والعربية، والقراءات والتاريخ. واشتهر اسمه وطار صيته وأخذ عنه أكابر عصره .

وكان لأبي حيان حظوة عند سلاطين مصر وأمرائها وحكامها فعين مدرساً في مدراس القاهرة وأصبح مدرس النحوي جامع المحاكم سنة 704 هـ . وتولى تدريس التفسير بالمنصورية ، والقراءات بجامع الأقمر ، ولما توفي ابن النحاس شيخ العلماء في القاهرة خلفه أبوحيان وجلس مكانه .



وهكذا استوطن أبوحيان القاهرة يدرس ويؤلف إلى أن وافاه بها الأجل عصر يوم السبت الثامن و العشرين من صفر سنة 745 هـ ، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر . رحمه الله . .

### شيوخه :

لم يشتهر أحد من النحاة بكثرة الشيوخ كما اشتهر أبوحيان ، وقد ساعدت ظروف أبي حيان وتقلاته في بلاد الأندلس والمشرق على الإكثار من الشيوخ والتلقي عنهم ، وكان أبوحيان يفخر بكثرة شيوخه وينتقص من يأخذ العلم بنفسه عن الكتب ولم يأخذه تلقياً من أفواه الشيوخ .

وقد أراح أبوحيان المترجمين له من عناء البحث عن شيوخه وتقصيلهم، إذ ذكرهم هوفي إجازته المشهورة لتلميذه صلاح الدين الصفدي ، فيقول في إجازته الصفدي: " قد أجزت لك . أيدك الله . جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد أفريقيا وديار مصر والحجاز وغير ذلك ، ... فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بالقراءات السبعة على جماعة ، من أعلامهم الشيخ السند المعمر فخر الدين أبوالطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري ابن المليجي آخر من روى القرآن بالتلاوة عن أبي النجود " 16

<sup>16</sup>/ ينظر الوافي بالوفيات ج5 ص 277

ثم ذكر أبوحيان شيوخه الذين روى عنهم بالسماع أوالقراءة ، وقال "إنهم كثير " وذكر من عواليهم ثلاثة وثلاثين شيخاً ذكرهم بأسمائهم . ثم ذكر من كتب عنهم من مشاهير الأدباء فذكر منهم اثني عشر أديباً .

ثم ذكر من أخذ عنهم من النحاة فقال: "وممن أخذت عنه من النحاة أبوالحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الخُشني الأُذبي ، وأبوالحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي بن الضائع ، وأبوجعفر أحمد إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي ، وأبوجعفر أحمد بن يوسف الفهدي اللبلي ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي بن النحاس" <sup>17</sup>

واختتم أبوحيان ذكره لشيوخه بقوله : "جملة الذين سمعت منهم نحو أربعمئة شخص وخمسين ، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة وملقة وسبتة وديار إفريقيه وديار مصر والحجاز والعراق والشام" <sup>18</sup>

### تلاميذه:

كان أبوحيان . كما وصفه السيوطي . نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه.

---

/ المصدر السابق ، ج 5 ص 279 <sup>17</sup>  
/ ينظر الوافي بالوفيات ، ج 5 ، ص 280 <sup>18</sup>

فلا غرابة أن يتزاحم عليه الناس للأخذ عنه وقد سعد أبوحيان بتلاميذه أذكيا  
صاروا أئمة وأشياخاً في حياته ومن أشهر تلاميذه :

1/ السمين الحلبي : أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي (ت: 756هـ)

2/ ابن عقيل : عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل  
القرشي الهاشمي (ت: 769هـ)

3 / ابن هشام : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري ،  
(ت: 761هـ)

4 / المرادي : الحسن بن قاسم بن عبد الله بن المرادي المصري المولد ،  
المعروف بابن أم قاسم (749هـ)

5 / تقي الدين السبكي : علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى  
بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي ، (ت: 755هـ)

6 /صلاح الدين الصفدي : المؤرخ الشاعر أبوالصفاء خليل بن أبيك صلاح  
الدين الصفدي (ت: 764هـ)

7/ ابن مكتوم : تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ، (ت: 749هـ)

8/ الإسنوي: عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم

الأموي الإسنوي ، (ت: 772هـ)

9/ السفاقي: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي

العلامة برهان الدين أبوإسحاق ، (ت: 742هـ)

وغير هؤلاء خلق كثير لا يتسع المقام لذكرهم ، وقد أخصت الدكتورة : خديجة الحديثي  
كثير منهم وترجمت لهم في كتابها (أبوحيان النحوي).

### مؤلفاته:

اتسمت حياة أبي حيان بالجدية ، يقول عنه تلميذه الصفدي : "لم أر في أشياخي أكثر  
اشتغالا منه ؛ لأنني لم أره إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب ولم أره على غير ذلك"<sup>19</sup> . فكان  
نتاج ذلك أن ألف كتباً قيمة في مختلف العلوم ، ولم يقف به الحد عن التأليف بالعربية  
، بل ألف كتباً في التركية والفارسية والحبشية.

ومؤلفاته تزيد عن خمسين مؤلفاً استقصتها الدكتورة خديجة الحديثي ذاكراً  
المخطوط والمطبوع والمفقود منها في كتابها (أبوحيان النحوي)<sup>20</sup> ثم إنه نُشر بعض  
مؤلفات أبي حيان بعد أن أخرجت د. خديجة كتابها ، ولذا سأكتفي بذكرالمطبوع من  
مؤلفات أبي حيان وما عداه يرجع إليه في كتاب د. خديجة.

/ ينظر الوافي بالوفيات ، ج5 ص267<sup>19</sup>  
/ ينظر ص 101 - 20<sup>20</sup>

والبيك مؤلفات أبي حيان المطبوعة :

1. البحر المحيط : وهو أكبر كتب أبي حيان الدينية ، وكان أبوحيان نفسه يسميه (الكتاب الكبير) ويقع في ثمانية أجزاء وقد طبع في مصر سنة 1328هـ ،  
بمطبعة السعادة

2. النهر الماد: وهو مختصر البحر المحيط ومطبوع بهامشه.

3. التذييل والتكميل في شرح التسهيل . وقد حقق في رسائل علمية ولم تنشر ،  
وطبع منه قطعة صغيرة سنة 1328هـ بمطبعة السعادة بمصر

4. ارتشاف الضرب من لسان العرب: طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق د. مصطفى  
أحمد النحاس.

5. المنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك : وهو من كتب أبي حيان التي لم  
يتمها . وقد طبع الكتاب في الولايات المتحدة سنة 1947م ، تحقيق سدني  
جلزر.

6. تقريب المقرب: نشرته دار المسيرة ببيروت سنة 1983م بتحقيق د. عفيف عبد  
الرحمن.

7. تذكرة النجاة : نشرته مؤسسة الرسالة ببيروت 1406هـ بتحقيق دزغيف عبد  
ارحمن

8. تحفة الأديب بما في القرآن من الغريب : طبع ثلاث مرات.

الأولى : سنة 1345هـ في مطبعة الإخلاص بحماة ، وقد أشرف على طبعه

وعلق عليه الشيخ / محمد سعيد النعساني.

الثانية: سنة 1397 هـ ، في مطبعة العاني ببغداد ، تحقيق د. أحمد مطلوب ،

ود. خديجة الحديثي.

الثالثة: سنة 1403 هـ ، نشره المكتب الإسلامي ببيروت ، بتحقيق سمير طه

المجذوب.

9. المبدع في التصريف: طبع مرتين:

الأولى سنة 1402هـ عن مكتبة دار العروبة ، بتحقيق د. عبد الحميد السيد

طلب.

الثانية : سنة 1403هـ عن مكتبة الأزهر ، بتحقيق د. مصطفى أحمد النماس.

10. الارتضاء في الفرق بين الضاد والطاء : طبع سنة 1380هـ بمطبعة المعارف

ببغداد بعناية الشيخ محمد حسن آل ياسين.

11. ديوان أبي حيان : طبع سنة 1388هـ بمطبعة العاني . بغاد ، تحقيق د. أحمد

مطلوب ود. خديجة الحديثي.

12. الادراك للسان الأتراك: طبع في الاستانة سنة 1309هـ باسم "الادراك في لسان

الأتراك"

## أولاً - الضمير:

أ- جواز اتصال الضمير وانفصاله.

ب- إقامة "ال" مقام الضمير .

## ثانياً . المبتدأ وما في حكمه :

أ- إعراب اسم الفاعل المعتمد على الاستفهام .

ب- من مسوغات الإبتداء بالنكرة .

ج- توجيه قوله تعالى : "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"

## ثالثاً . مناقشة الخبر :

أ- وقوع الظروف المقطوعة عن الإضافة أخباراً .

ب- الخلاف في وقوع خبر كان

ج- حذف خبر (لا أبرح)

## رابعاً . الجملة :

أ- وقوع إن مع اسمها وخبرها خبراً لـ (إن) .

ب- نيابة الجملة عن الفاعل .

## خامساً . الأفعال:

أ- تعدية الفعل (أظلم) .



ب- مجيء الفعل (درس) بمعنى بلي متعدياً .

ج- عمل القول في المفردات.

أولاً .

### جواز اتصال الضمير وانفصاله

قال تعالى : (قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَيْتَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِي فُحِّتْ عَلَيْكُمْ أَنْزِلُكُمْ هَا وَنَنْتُمْ لَهُ آكَارُهُنَّ)<sup>21</sup>

قال الزمخشري : ( أَنْزِلُكُمْ هَا ) جئ بضميري المفعولين متصلين جميعاً ، ويجوز أن يكون الثاني منفصلاً كقولك : (أنزلكم إياها) ونحوه (فسيكفيكم الله)<sup>22</sup> يجوز ، فسيكفيك إياهم .

قال أبوحيان : "هذا الذي قاله الزمخشري من جواز انفصال الضمير في نحو: ( أَنْزِلُكُمْ هَا ) هونقول ابن مالك (التسهيل ) ، قال : (ونختار اتصال نحوها أعطيتكه) قال أبي الريع<sup>23</sup> : إذا قدمت ما له الرتبة اتصل لا غير ، تقول : أعطيتكه ، قال تعالى : ( أَنْزِلُكُمْ هَا ) وفي كتاب سيبويه ما يشهد له ، قال سيبويه<sup>24</sup> : فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً فبدأت بالمخاطب قبل الغائب

<sup>21</sup> / سورة هود ، الآية 28

<sup>22</sup> / سورة البقرة ، الآية 127

<sup>23</sup> هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أبي الريع القرشي الأموي العثماني : إمام أهل النحوي زمانه ، قرأ النحو على الدجاج الشاويين ، وصنف : شرح الإيضاح ، الملخص ، القوانين  
<sup>24</sup> 4/ ينظر قول سيبويه في الكتاب ج 2 ص 364

فإن علامة الغائب العلامة التي لا يقع موقعها إياها ، وذلك قولك : أعطيتكه وأعطاكه  
قال تعالى : ( أُلْزِمُكُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ) فهذا كهذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب (   
فهذا نص من سيبويه على ما قاله ابن أبي الربيع خلافاً للزمخشري وابن مالك  
ومن سبقهما إلى القول ذلك<sup>25</sup>

### المناقشة والترجيح:

تعدى الفعل في قوله تعالى ( أُلْزِمُكُوهَا ) إلى ضميرين متصلين ، هما ضمير  
المخاطبين (كم) وضمير الغائبة (الهاء) . وقد تقدم الأعراف منهما : إذ أن ضمير  
الخطاب أعرف من ضمير الغيبة.

وفي مثل هذه الحالة يجوز عن جمهور النحاة أن يؤتى بالضمير الثاني متصلاً  
كما في الآية ويجوز أن يؤتى به منفصلاً نحو (ألزمتكم إياها) ، وقد أجاز الزمخشري .  
كما رأينا . في الآية اتصال ثاني الضميرين وانفصاله ، وسبقه إلى إجازة ذلك أبوجعفر  
النحاس (ت 338هـ) ، قال عند قوله تعالى : "فسيكفيكم الله" وكذا الفعل إذا تعدى إلى  
المفعول الأول قوي فجاز أن يأتي في الثاني متصلاً<sup>26</sup>

وتلاه الطوسي (ت 460هـ) فعند تفسيره لقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ) قال :  
"في قوله ( أُلْزِمُكُوهَا ) ثلاث مضمرات ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضمير

<sup>25</sup> 5/ البحر المحيط ج5 ص217  
<sup>26</sup> 26 / إعراب القرآن ج 1 ص 267

الغائب ، وهو أحسن ترتيب بدأ بالمتكلم لأنه أخص بالفعل ثم بالمخاطب ثم بالغائب ،  
ولوأتى بالمنفصل لجاز لتباعده من العوامل بما فرق بينه وبينه فأشبهه ما ضربت إلا إياك  
وما ضربني إلا أنت" <sup>27</sup>

واستشهد ابن مالك في (شرح التسهيل) <sup>28</sup> لمجيء الضمير منفصلاً بقوله صلى  
الله عليه وسلم : (فإن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم) <sup>29</sup> وضمير الغائبين في  
الحديث للأرقاء .

وأشار ابن مالك في الألفية إلى هذه القاعدة ، أعني جواز الاتصال والانفصال في  
ثاني ضميرين تعدى إليهما الفعل وقدم الأعراف منهما ويكون الفعل ناسخاً قال :  
وصل أوافصل هاء سلنه وما أشبهه .....

وشاعت هذه القاعدة عند شراح الألفية كابن عقيل وابن هشام والمرادي والأشموني  
وغيرهم ...

وقد أوما أبوحيان في نصه السابق الذي نقلته في أول المسألة إلى معارضة  
القاعدة السابقة ومن ثم رأيناه ينقل رأياً لابن أبي الربيع يفيد إيجاب اتصال الضمير في  
مثل قوله تعالى ( أُنْزِلْهُمُوهَا ) ولا يجوز الانفصال فلا يقال أنلزمكم إياها .

ثم نقل أبوحيان كما رأينا نصاً لسيبويه يشهد لما قاله ابن أبي الربيع .

<sup>27</sup> / ينظر تفسيره (التبيان) ج 5 ص 474

<sup>28</sup> / ينظر ج 1 ص 169

<sup>29</sup> / الشاهد في الحديث قوله (ملككم إياهم) حيث جاء الضمير الثاني منفصلاً ولو أوصل الأول لقال (ملككموهم) بفتح الكاف الأولى وضم الثانية

وما نقله أبوحيان عن سيبويه من أنه يوجب اتصال الضمير في مثل قوله تعالى  
( اُنْزِمُكُوْهَا ) صحيح ، ونقل النحاة مثله عن سيبويه ، يقول المرادي شارحاً بيت الألفية  
السابق : وصل أوافصل هاء سئلني ....

والمراد بهاء سئلني ما وقع ثاني الضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ فيجوز فيه  
الاتصال والانفصال ، فتقول : سئلني وسئلني إياه ، والاتصال يرجح وإذا بدأ به ولم يأت  
في القرآن إلا متصلاً كقوله تعالى "إذ يريكهم الله" ولم يرد سيبويه غير الاتصال ويدل  
على جواز الاتصال قوله عليه الصلاة والسلام "إن الله ملككم إياهم" ( 30 ) .

ويبدون السمين الحلبي سها حين نقل عن سيبويه إجازة انفصال الضمير في  
مثل قوله تعالى ( اُنْزِمُكُوْهَا ) ، يقول السمين : (وقوله ( اُنْزِمُكُوْهَا ) أتى هنا بالضميرين  
متصلين ، ويقدم ضمير الخطاب ؛ لأنه أخص .... وقال الزمخشري : يجوز أن يكون  
الثاني منفصلاً كقوله أنلزمكم إياه ونحوه (فسيكفكم الله) ويجوز فسيفككم إياهم ، وهذا  
الذي قاله الزمخشري ظاهر قول سيبويه وإن كان بعضهم منعه ( 31 ) .

نخلص مما سبق إلى أن ما ذهب إليه الزمخشري من جواز انفصال ثاني  
الضميرين في مثل قوله تعالى ( اُنْزِمُكُوْهَا ) مذهب خحيح مشهور ، قال به . كما رأينا .  
جمهور النحاة ، وشهد لهم السماع . وما من شك في أن الاتصال أجود بدليل أنه لم

<sup>30</sup> / شرح المرادي على ألفية ابن مالك ج 1 ص 143 ، 144  
<sup>31</sup> / الدر المصون ج 6 ص 215

يأت في القرآن الكريم إلا متصلاً ، ولكنه اتصال غير لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي صلى الله عليه وسلم : "فإن الله ملككم إياهم" وقد وافق أبوحيان الجمهور في كتابه (ارتشاف الضرب) <sup>32</sup> فأجاز الاتصال والانفصال.

ولكنه في (البحر المحيط) مال إلى رأي سيبويه وابن أبي الربيع مخالفاً الزمخشري والجمهور.

## 2- إقامة "أل" مقام الضمير

في قوله تعالى : (وَشَرِ الْأَنِينَ أَمْزُوا وَعَلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) <sup>33</sup>

أجاز الزمخشري <sup>34</sup> أن تكون الألف واللام في (الأنهار) مراداً بها الجنس أويراد أنهارها فعوض التعريف باللام من تعريف الإضافة كقوله : " وَاشْتَدَّ عَلَى الرَّأْسِ شَيْئًا " <sup>35</sup> .

وتعقبه أبوحيان ، قال : "وهذا الذي ذكره الزمخشري وهو أن الألف واللام تكون عوضاً من الإضافة ليس مذهب البصريين بل شئٌ وذهب إليه الكوفيون وعليه خرج بعض الناس قوله تعالى: "مُفَنَّنَةً لَهُمْ الْأَبْوَابُ" <sup>36</sup> أي أبوابها . وأما البصريون فيتأولون

<sup>32</sup> / ينظر ج 1 ص 477

<sup>33</sup> / البقرة : 25

<sup>34</sup> / الكشف ج 1 ص 259

<sup>35</sup> / مريم : 4

<sup>36</sup> / ص : 50

هذا على غير هذا الوجه يجعلون الضمير محذوفاً ، أي الأبواب منها ، ولو كانت الألف

واللام عوضاً من الإضافة لما أتى بالضمير مع الألف واللام وقال الشاعر :

قطوب رحيب الجيب منها رقيقة      بجسي الندامى بضة المتجرد<sup>37</sup>

### المناقشة والترحيل:

أجاز الكوفيون<sup>38</sup> وكثير من المتأخرين إقامة "أل" مقام الضمير .

يقول الفراء : (العرب تجعل الألف واللام خلقاً من الإضافة فيقولون : مررت

برجل حسة العين قبيح الأنف . والمعنى : حسنة عينه وقبيح أنفه ، ومنه قوله تعالى :

" فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى " فالمعنى . والله أعلم . مأواه)<sup>39</sup>

واستشهد الكوفيون ومن تبعهم على ما ذهبوا إليه من نيابة "أل" عن الضمير

بشواهد منها :

1. قوله تعالى: "جَاءَتْ عَنْ مِفْتَاحٍ لَهَا" مِ الْأَبْوَابُ"<sup>40</sup> أي أبوابها.
2. قوله تعالى: " إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى " <sup>41</sup> أي مأواه.
3. قوله تعالى: يٰٓأَيُّهَا رَبِّهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُودُ " <sup>42</sup> أي جلودهم.

<sup>37</sup> / البحر المحيط ج 1 ص 113

<sup>38</sup> / ينظر المغني ج 1 ص 55 ، و همع الهوامع ج 1 ص 276 ، 277

<sup>39</sup> / معاني القرآن ج 2 ص 408

<sup>40</sup> / ص: 50

<sup>41</sup> / النازعات : 41

<sup>42</sup> / الحج : 20

4. قال تعالى : " يَعْزِفُ الْمَجْرُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيَخُذُ بِالتَّوَصِي وَالْأَقَامِ " <sup>43</sup> أي بنواصيهم وأقدامهم.

5. قال عنتره:

فتركته جزر السباع ينشئه ما بين قلة رأسه والمعصم <sup>44</sup>

أي ما بين قلة رأسه ومعصمه.

6. وقوله أيضاً :

عهدي به مد النهار كأنما خضب البنان ورأسه بالعظم <sup>45</sup>

أي خضبنا بنا نه ورأسه ..... إلى آخر هذه الشواهد وهي كثيرة

أما البصريون فلم يجيزوا إقامة "أل" مقام الضمير ، وتأولوا الشواهد السابقة على حذف الضمير ، ففي قوله تعالى " إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى " يجعلون التقدير في المأول له. وهكذا تأولوا بقية الشواهد.

ولست أجد مبرراً يدعونا إلى تقدير ضمير محذوف في الشواهد السابقة ما دام الكلام واضحاً ومفهوماً بدون تقدير ، (قال) في الشواهد السابقة كلها حالة محل الضمير ومؤدية الوظيفة . فلماذا التقدير ؟ ومن ثم قال الراجح عندي ما ذهب إليه الكوفيون من جواز إقامة "أل" مقام الضمير ؛ لوفرة الشواهد على هذه المسألة وأيسر

<sup>43</sup> / الرحمن : 40

<sup>44</sup> / يوان عنتره بشرح الأعلام الشنتمري ص210

<sup>45</sup> / الديوان نفسه ص 213

مذهبهم وسلامته من ادعاء الحذف واللجوء إلى التقدير الذي لا مبرر له وقد

أخذ الزمخشري بمذهب الكوفيين فأجاز في الآية التي تقدمت وهي قوله تعالى : " تَجْرِي مَحْتًا ۚ ۱ الْأُنْهَارُ " أن تكون الألف واللام في (الأنهار) عوضاً عن الضمير كما هي في قوله : " وَاشْتَدَّ عَلَى الرَّأْسِ شَيْبًا " .

واعترض أبوحيان على الزمخشري بأن إقامة "أل" مقام الضمير ليس مذهباً للبصريين بل هو مما ذهب إليه الكوفيون .

وكأنني بأبي حيان يقلل من شأن المذهب الكوفي في هذه المسألة ومن ثم اعترض على الزمخشري حين أخذ به ، ولست أنفق معه في ذلك بل إن مذهب الكوفيين هو الراجح عندي . كما أسلفت . إنتصر أبوحيان لمذهب البصريين ، فقال : لو كانت الألف واللام عوضاً عن الإضافة لما أتى بالضمير مع الألف واللام في قول الشاعر<sup>46</sup>:

قطوب رحيب الجيب منها رقيقة      بجسي الندامى بضة المتجر

قلت : ما ورد في البيت السابق من الجمع بين "أل" والضمير لا يضعف مذهب الكوفيين ؛ لأن البيت شاذ في بابه ، لأن للشعر طرقه وضرائره . وقد جا في الشعر

<sup>46</sup> هكذا ورد البيت في البحر المحيط ، طبعة دار الفكر ، وفيه بعض تحريف ، وصوابه :  
رحيب قطاب الجيب منها رقيقة      بجس الندامى بضة المتجر  
والبيت من معلقة طرفة بن العبد ، والرحيب : الواسع ، قطاب الجيب : مجتمعه حيث قطب أي جمع وهو مخرج الرأس من الثوب ، الجس يفتح الجيم : اللمس ، البضة : البيضاء الرقيقة الجلد الناعمة ، المتجر على صيغة المفعول : ما سترته الثياب من الجسد ، يقول : هي بضة الجسم عن التجرد من ثيابها والنظر إليها ، ينظر ديوان طرفة ص 30 شرح القصائد السبع الطوال للابن الأنباري ص 189 والخزانة ج 4 ص 303



الجمع، بين العوض والمعوض في غير هذه المسألة ، فالميم المشددة مثلاً في (اللهم) عوض<sup>47</sup> عن (ياء) النداء . وقد جمع بينهما في قول أبي خراش الهذلي: في (يا أبت) عوض عن يا المتكلم . وقد جمع بينهما في قول الشاعر:

أيا أبتى لا زلت فينا وإنما لنا أمل في العيش ما مت عائشاً<sup>48</sup>

وبعد ... فموقف أبي حيان من إقامة "أل" مقام الضمير لم يكن مطرداً ، فحين أجاز الزمخشري نيابة "أل" عن الضمير اعترضه ورد عليه وانتصر لمذهب البصريين ، في حين نجده في ثانيا تفسيره يجوز ما أجاز الزمخشري فعند قوله تعالى: *وَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ*<sup>49</sup> .

قال أبوحيان :

لحياء في شفتيها حوة للعس وفي الثأت وفي أنيابها شنب

يريد : وفي لثاتها<sup>50</sup>

### 3- إعراب اسم الفاعل المعتمد على الاستفهام

عند قول تعالى: *قَالَ قَالَ أَرَأَيْتُ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ يَوْمَ يُدْعَى إِلَى الْإِبراهيم*<sup>51</sup>

<sup>47</sup> / الميم المشددة في (اللهم) عوض عن (ياء) النداء عند البصريين ، وفي ذلك خلاف ، ينظر المسألة السابعة والأربعين في الإنصاف

لاين الأنباري ج 1 ص 341

<sup>48</sup> / البيت في حاشية الخصري ج 2 ص 79

<sup>49</sup> النساء : 34

<sup>50</sup> البحر المحيط ج 3 ص 340

قال الزمخشري : "وقدم الخبر على المبتدأ في قول : "أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهِ تَيَّيَا  
إِبْرَاهِيمَ " لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعني ، فيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته  
عن آلهته وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد . وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ، عما كان يلقي من مثل ذلك من كفار قومه " <sup>52</sup>

ونقل أبوحيان كلام الزمخشري وتعبه قائلاً : « المختار في إعراب (أراغب  
أنت) أن يكون راغب مبتدأ : لأنه قد اعتمد على أداة استفهام و(أنت) فاعل سد مسد  
الخبر ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون أراغب خبراً وأنت مبتدأ  
بوجهين :

أحدهما أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير ؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ .  
والثاني أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو أراغب وبين معموله الذي هو "عن آلهتي"  
بما ليس بمعمول العامل ؛ لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ بخلاف كون أنت فاعلاً  
فإنه معمول "أراغب" فلم يفصل بين "أراغب" وبين "عن آلهتي" بأجنبي إنما فصل  
بمعموله » <sup>53</sup>

<sup>51</sup> / مريم : 46

<sup>52</sup> / الكشف ج 2 ص 511

<sup>53</sup> / البحر المحيط ، ج 6 ص 194 ، 195

## المنافشة والترجيح:

إذا اعتمد اسم الفاعل على استفهام كآية المسألة "أراغب أنت" جاز إعراب الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر وهوالمختار ، ويجوز إعراب الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ في آية المسألة أعرب الزمخشري "أراغب" خبراً مقدماً ، و"أنت" مبتدأ . وتعقبه أبوحيان بأن اختار أن يكون راغب مبتدأ ؛ لأنه اعتمد على أداة استفهام ، و"أنت" فاعل سد مسد الخبر .

وما قاله أبوحيان صحيح ، وأكثر المعربين الذين وقفت على كلامهم اقتصروا على هذا الإعراب المختار كالنحاس<sup>54</sup> ومكي بن أبي طالب<sup>55</sup> وابن الأنباري<sup>56</sup> والعكبري<sup>57</sup> .

والزمخشري لا يجهل أن اسم الفاعل إذا اعتمد على استفهام جاز أن يرفع ما بعده على الفاعلية ، وقد أجاز ذلك في بعض المواضع من (الكشاف)<sup>58</sup> . ولكنه لم يجزه في "أراغب أنت" ، بل اقتصر على كون "راغب" خبراً مقدماً ، و"أنت" مبتدأ ؛ لأن هذا الإعراب يخدم المعنى ويحقق غرضاً بلاغياً على النحوالذي وضحه الزمخشري في نصه السابق ، وذلك ما لا يحققه الإعراب الآخر .

<sup>54</sup> / ينظر إعراب القرآن ج3 ص6

<sup>55</sup> / ينظر المشكل ج2 ص58

<sup>56</sup> / ينظر البيان ج2 ص127

<sup>57</sup> / ينظر البيان ج2 ص876

<sup>58</sup> / ينظر على سبيل المثال ج1 ص406

فإعراب الزمخشري هنا يمثل منهجه في الميل إلى المعنى واختيار الإعراب الذي يخدم المعنى وإن كان مجوحاً من حيث الصناعة .

أما ما أُعترض به على كون "راغب" خبر و"أنت" مبتدأ بأنه يلزم منه الفصل بين العامل وهو "راغب" ومعموله "عن آلهي" بالمبتدأ وهو أجنبي فيجاب عنه بأن المعمول "عن آلهي" جار ومجرور وهو محل توسع لا بأس في الفصل بينه وبين عامله بأجنبي . وقيل : إن المبتدأ ليس أجنبياً من كل وجه ؛ إذ إن مذهب الكوفيين <sup>59</sup> أن المبتدأ والخبر ترافعا ، أي : عمل كل واحد منهما الرفع في الآخر ، وعليه يكون المبتدأ "أنت" في الآية معمولاً والخبر "راغب" فلا يكون الفصل بأجنبي.

يقول صاحب ( الكشف على الكشاف ) راداً على ما اعتُرض به على إعراب الزمخشري : « المبتدأ ليس أجنبياً من كل وجه لا سيما والمفصول ظرف (يعني: عن آلهي) والمقدم في نية التأخير ، والبالغ يلتفت إلى المعنى لأنه وجه مشاع في العربية. وإن لم يكن مرجوحاً ... ولا خفاء أن الإنكار إنما نشأ من تقديم الخبر ، وكأنه قيل : أراغب أنت عنها ) ، ولوقيل : أترغب لم يكن من هذا الباب في شيء » <sup>60</sup>

<sup>59</sup> / ينظر همع الهوامع ج2 ص8

<sup>60</sup> / نقلاً عن الألوسي ، ينظر روح المعاني ج16 ص98.. صاحب (الكشف) هو عمر بن عبد الرحمن بن عمر سراج الدين الفارسي الكتاني ، كان من صباه مشمرًا ساف الجد في التحصيل لا يفتر ساعة ، وكان له حظ وافر من العلوم سيما العربية . ت: 745هـ ، ينظر ترجمته في "طبقات المفسرين" الداودي ج2 ص5

فصاحب (الكشف) في نصه المتقدم أشاد بإعراب الزمخشري من حيث المعنى ؛  
لأنه ، كما قلنا ، يحقق معنى بلاغياً يفوت على الإعراب الآخر المختار صناعة.

#### 4- من مسوغات الابتداء بالنكرة

عند قوله تعالى: " ذُمَّ قَاضِي أَجَلًا وَأَجَلٌ مَمًّى عِنْدَهُ " <sup>61</sup>

---

<sup>61</sup> / الأنعام: 2

قال الزمخشري : « فإن قلت : المبتدأ النكرة إذاً كان خبره ظرفاً وجب تأخيرها ، فلم جاز تقديمه في قوله "وأجل مسمى عنده" ؟ قلت : لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة كقوله : " لَعَدُّ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ " <sup>62</sup> » <sup>63</sup> .

قال أبوحيان : « وهذا الذي ذكره من مسوغ الإبتداء بالنكرة لكونها وصفت لا يتعين هنا أن يكون هوالمسوغ ؛ لأنه يجوز أن يكون المسوغ هوالتفصيل ؛ لأن مسوغات الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع تفصيل نحوقوله <sup>64</sup> : إذا ما بكى من خلفها انحرفت له بشق وشق عندنا لم يحول <sup>65</sup> »

### مناقشة والترجيح:

ذكر الزمخشري أنه أجاز الإبتداء بالنكرة في قوله تعالى "أجل مسمى عنده" لتخصيصها بالوصف ، وتعقبه أبوحيان بأنه لا يتعين أن يكون الوصف هوالمسوغ ؛ لأنه يجوز أن يكون المسوغ هوالتفصيل ؛ (لأن الآية ذكرت أجلين). وذكر السمين <sup>66</sup> مسوغاً ثالثاً في الآية وهوالعطف ، قال : ومجرد العطف من المسوغات ، واستشهد له بقول الشاعر :

عندي اضطبار وشكوى عند قاتلتي فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

<sup>62</sup> / البقرة : 221  
<sup>63</sup> / الكشف ج 2 ص 4 ، 5  
<sup>64</sup> / قاللة إمرؤ القيس  
<sup>65</sup> / البحر المحيط ج 4 ص 71  
<sup>66</sup> / الدر المصون ج 4 ص 526

وكون العطف مسوغاً دون شرط قال به جماعة من النحاة ومنهم ابن مالك <sup>67</sup> ،  
واستشهد له بالبيت السابق ، وبه يصح ما قاله السمين ، ولكن أكثر النحاة اشترطوا  
<sup>68</sup> في العطف أن يكون المعطوف أوالمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو« طاعة  
وقول معروف» <sup>69</sup> أي أمثل من غيرهما ، ونحو« قول معروف ومغفرة خير من صدقة  
يتبعها أذى » <sup>70</sup> .

فإذا أخذنا بالشرط فإن آية المسألة «ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده» ليست  
من هذا القبيل .

والمسوغ الذي ذكره الزمخشري للابتداء بالنكرة في الآية وهو الوصف يعد من  
أشهر المسوغات وهو أحد المسوغات التي وردت في ألفية ابن مالك وأشار إليه في قوله  
: ورجل من الكرام عندنا ...

ولهذا اقتصر عليه الزمخشري ، واعتراض أبي حيان عليه بأنه لا يتعين أن يكون  
المسوغ في الآية الوصف ويجوز أن يكون المسوغ التفصيل أجاب عنه تلميذه السمين  
قال: « الزمخشري لم يقل إنه تعين ذلك حتى يلزمه به و إنما ذكر أشهر المسوغات ،  
فإن العطف والتفصيل قل من يذكرهما في المسوغات » <sup>71</sup> .

<sup>67</sup> / ينظر شح التسهيل ج1 ص291 ، 292

<sup>68</sup> / ينظر المغني ج2 ص521 ، وينظر شرح الأموني ج1 ص216

<sup>69</sup> / محمد : 21

<sup>70</sup> / البقرة: 263

<sup>71</sup> / الدر المصون ج4 ص 527

## 5- إعراب قوله تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"<sup>72</sup>

قال الزمخشري: « والسارق والسارقة » رفعهما على الابتداء والخبر محذوف عند سيبويه كأنه قيل : فيها فرض عليكم السارق والسارقة ، أي حكمهما ووجه آخر وهو أن يرتفعا الابتداء والخبر (فاقطعوا أيديهما) ودخول الفاء لتضمنها معنى الشرط ؛ لأن المعنى : "والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما" والاسم الموصول يضمن معنى الشرط.

---

<sup>72</sup> / المائدة : 38.



وقرأ عيسى بن عمر بالنصب وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر ؛  
لأن زيدا فاضربه أحسن من زيد فاضربه <sup>73</sup>.

واختار أبوحيان الوجه الأول الذي ذكره الزمخشري في إعراب (السارق والسارقة)  
وهو مذهب سيبويه . أما الوجه الآخر الذي أجازه الزمخشري فقال عنه : >> وهذا الوجه  
الذي أجازه (يعني الزمخشري) وإن كان ذهب إليه بعضهم لا يجوز عند سيبويه ؛ لأن  
الموصول لم يوصل بجملة تصلح لأداة الشرط ولا بما قام مقامها من ظرف أوجار  
ومجرور ، بل الموصول هنا "أل" لا تصلح لأداة الشرط . وقد امتزج الموصول بصلته  
حتى صار الإعراب في الصلة بخلاف الظرف المجرور فإن العامل فيها جملة تصلح  
لأداة الشرط >> <sup>74</sup>.

ورد أبوحيان على الزمخشري ما ذكره من أن سيبويه فضل قراءة عيسى بن عمر  
(والسارق والسارقة) بالنصب على قراءة العامة.

قال أبوحيان : >> أما قوله في قراءة عيسى أن سيبويه فضلها على قراءة العامة  
فليس بصحيح ، بل الذي ذكره سيبويه في كتابه أنهما تركيبان : أحدهما "زيداً أضربه"  
والثاني " زيد فاضربه" ، فالتركيب الأول اختار فيه النصب ثم جوز الرفع بالابتداء ،  
والتركيب الثاني منع أن يرتفع بالابتداء وتكون الجملة الجملة الأمرية خبراً له ؛ لأجل

<sup>73</sup> / الكشف ج1 ص 611 ، 612.

<sup>74</sup> / البحر الميط ج3 ص482

الفاء ، وأجاز نصبه على الاشتغال أوعلى الإغراء ، وذكر أنه ستقيم رفعه على أن يكون جملتان ويكون زيد خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا زيد فاضربه ، ثم ذكر الآية فخرجها على حذف الخبر ودلّ كلامه أن هذا التركيب هو لا يكون إلا على جملتين : الأولى ابتدائية ، ثم ذكر قراءة ناس بالنصب ولم يرجحها على قراءة العامة إنما قال وهي في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، أي نصبها على الاشتغال أو الإغراء وهو قوي لا ضعيف . وقد منع سيبويه رفعه على الابتداء والجملة الأمرية خير لأجل الفاء »<sup>75</sup> .

### المناقشة والترحيل:

ذكر الزمخشري وجهين من الإعراب في رفع (السارق والسارقة):

الوجه الأول : أنهما ارتفعا بالابتداء والخبر محذوف والتقدير : فيما فرض عليكم السارق والسارقة ، أي حكمهما ، ونسبه لسيبويه.

الوجه الثاني : أن يرتفعا بالابتداء والخبر جملة (فاقطعوا أيديهما) ولم ينسبه لأحد.

واختار أبوحيان رأي سيبويه وارتضاه ، ثم يعقب الوجه الثاني الذي ذكره الزمخشري وهون منه ، فقال عنه : « هذا الوجه الذي أجازة (يعني الزمخشري) وإن كان ذهب إليه بعضهم لا يجوز عند سيبويه » . ونلاحظ أن أبا حيان لم يعز هذا الرأي لأحد بل قال « ذهب إليه بعضهم » وهكذا يلفظ (بعض) مضافاً إلى ضمير الغيبة

<sup>75</sup> / البحر المحيط ج3 ص482

على الرغم من أن هذا الرأي مشهور قال به الفراء<sup>76</sup> وأبو العباس<sup>77</sup> المبرد والزجاج<sup>78</sup> وغيرهم.

وأجاب القائلون بهذا الرأي عن دخول الفاء على جملة الخبر (فاقطعوا أيديهما) بأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط ، لأن السارق والسارقة في الآية لا يراد بهما معين ، بل المعنى من سرق فاقطعوا يده ، فينزل السارق منزلة الذي سرق وهو يتضمن معنى الشرط.

وسيبيويه لم يجز أن يكون قوله (فاقطعوا أيديهما) خبراً عن لسارق والسارقة ؛ لأن الفاء . عنده . لا تدخل في خبر الموصول إلا إذا كانت صلته جملة فعلية صالحة لأن تكون شرطاً أو ما يقوم مقامها من ظرف أوجار ومجرور ، وصلة "أل" في الآية ليست كذلك ، ولهذا تأول سيبويه الآية على حذف الخبر . قال في (الكتاب) : "و أما قوله عز وجل " (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلَّةٍ)<sup>79</sup> وقوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) فإن هذا لم يبين على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ)<sup>80</sup> ثم قال بعد : فِيهِ لَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ فِيهَا كَذَا وَكَذَا ، فإنما وضع المثل الحديث اذي بعده ، فذكر أخباراً وأحاديث ، فكأنه قال : ومن

<sup>76</sup> / ينظر معاني القرآن ج1 ص 206

<sup>77</sup> / ينظر رأيه هذا في كتابه (الكامل) ج1 ص 266

<sup>78</sup> / ينظر كتابه معاني القرآن ج1 ص 172

<sup>79</sup> / النور: 2

<sup>80</sup> / محمد: 15

القصص مثل الجنة أومما يقص عليكم مثل الجنة فهو محمول على هذا الإضمار ...  
وكذلك : (والسارق والسارقة) كأنه قال : فيما فرض الله عليكم السارق والسارقة ،  
أوالسارق والسارقة فيما فرض عليكم .<sup>81</sup>

وعلى رأي سيبويه فالآية تتكون من جملتين اثنتين اسمية وهي قوله (السارق  
والسارقة) فيما فرض عليكم ، وفعلية وهي قوله (فاقطعوا أيديهما).  
وتأويل الآية على هذا النحوي غاية التكلف ، ولنا مندوحة عنه بجعل الجملة  
الأمرية (فاقطعوا أيديهما) خبراً عن السارق والسارقة ، وقال بهذا الرأي كما سبق الفراء  
والمبرد والزجاج وأجاز الزمخشري وذكره إلى جانب رأي سيبويه.

وكان الأجدر بأبي حيان أن لا يهون من شأن هذا الرأي وإن اختار رأي سيبويه  
، وذكر الزمخشري في النص الذي نقلته في أول المسألة ، قراءة عيسى بن عمر  
ينصب (السارق والسارقة) وقال إن سيبويه فضلها على قراءة العامة لأجل الأمر ؛ لأن  
زيداً فاضربه أحسن من (زيد فاضربه) . وسأنقل لك ما قاله سيبويه في (الكتاب): "وقد  
قرأ الناس : (السارق والسارقة) و(الزانية والزاني) " وهوفي العربية على ما ذكرت لك  
من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع وإنما كان الوجه في الأمور والنهي  
النصب ؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل وهوفيه أوجب .... " <sup>82</sup>

<sup>81</sup> /الكتاب ج 1 ص 142 ، 143  
<sup>82</sup> /الكتاب ج 1 ص 144.

وخطأً أبوحيان ما ذكره الزمخشري من أن سيبويه فضل قراءة النصب على قراءة العامة ، وقال : "وأما قوله في قراءة عيسى أن سيبويه فضلها على قراءة العامة فليس صحيح".

ودافع أبوحيان عن سيبويه ونفى أن يكون في كلامه ما يفيد التفضيل قراءة النصب على قراءة العامة . وقال ما ملخصه : أن سيبويه ذكر في كتابه تركيبين : أحدهما : زيداً اضربه ، والآخر : زيداً فاضربه.

فالأول : اختار فيه النصب ؛ لأن الاسم فيه مبني على الفعل والثاني لم يختار سيبويه فيه النصب ؛ لأن الاسم فيه لم يبنَ على الفعل ، قراية العامة (السارق والسارقة) بالرفع الاسم فيها لم يبنَ على الفعل ، بل هي محمولة على كلامين كما تقدم . فليست من باب ما يختار فيه النصب.

وأبوحيان مسبوق في تخطئته الزمخشري ودفاعه عن سيبويه بآبن المنير<sup>83</sup> الاسكندري ، وتابعهما السمين الحلبي ، قال في الرد على الزمخشري : "وفي نقله تفضيل النصب على قراءة العامة نظر، ويظهر ذلك بنص سيبويه ، قال سيبويه : الوجه في كلام العرب النصب كما تقول: "زيداً اضربه" ولكن أبت العامة إلا الرفع " وليس في هذا ما يقتضي تفضيل النصب ، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الأشغال في شيء ؛

<sup>83</sup> / ينظر كتابه (الإنصاف) وهو مطبوع بهامش الكشاف ج 1 ص 611

إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجه النصب ، ولكن لم يقرأها الجمهور إلا بالرفع ،

فذل على أن الآية محمولة على كلامين كما تقدم لا على كلام واحد ، وهذا ظاهر" <sup>84</sup>

ونقل الشاوي <sup>85</sup> ما ذكره الزمخشري من تفضيل سيبويه لقراءة النصب على قراءة

العامة ، ونقل رداً لأبي حيان عليه دون تدخل منه.

وبعد قراءة متأنية مني لما قاله سيبويه في هذه المسألة أقول : إن ما ذكره

الزمخشري من تفضيل سيبويه لقراءة النصب على قراءة العامة صحيح ، يؤيد ما أقوله

أمور :

(1) إن الذي حسن النصب عند سيبويه في نحو "ريداً اضربه" هو جملة الأمر

وهذا أحسن موجود في قراءة "السارق والسارقة" بالنصب.

(2) قول سيبويه بعد أن ذكر قوأة النصب وقواها : "ولكن أبت العامة إلا

القراءة بالرفع"

وبالفعل (أبت) فيه إشارة إلى أن قراءة النصب أولى وأقوى ولكن العامة أبتها

وقرأت بالرفع ولولم يرد سيبويه تفضيل قراءة النصب لقال : قرأ الناس بالنصب

ووجهه كذا وكذا وقرأت العامة بالرفع ووجهه كذا وكذا.

<sup>84</sup> / الدر المصون ج 4 ص 259

<sup>85</sup> / المحاكمة ، ورقة 82 ن وقد أطل الشاوي في ذكر الخلاف الذي دار بين الرازي وأبي حيان حول قراءة (السارق والسارقة) بالنصب ، وموقف سيبويه منها . واستغرق حديثه عن هذه القضية نحو ثلاث ورقات وهي في مجملها منقولة من البحر المحيط.

(3) أن سيبويه سوى بين "زيد فاضربه" وقراءة العامة "السارق والسارقة"

فاقطعوا أيديهما" ، وفي كلام سيبويه ما يفيد بأن "زيداً فاضربه" أحسن من "زيد

فاضربه" وسأوضح ذلك:

منع سيبويه ي (الكتاب) أن يرتفع "زيد فاضربه" بالابتداء وتكون جملة الأمر خبراً

عنه ؛ لأجل الفاء ، قال : "فإذا قلت زيد فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء

ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق لم يستقم" <sup>86</sup> . ثم أجاز "زيداً فاضربه" بالنصب

على الاشتغال أو الإغراء ، ثم قال ما نصه : "وقد يحسن ويستقيم أن تقول : "عبد الله

فاضربه" شئت لم تظهر "هذا" ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلال والله

فانظر إليه ، وكذلك قلت : هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر" <sup>87</sup>

يقول سيبويه : "قد يحسن ويستقيم ..... " يفيد أن الرفع في نحو (عبد الله

فاضربه) وأشبهه حنّ ومستقيم إذا كان الكلام جملتين غير أن الرفع مع حسنه

واستقامته أقل حسناً من النصب ؛ لأن سيبويه قال "ويحسن" فهو حسن مسبوق

بقدو"قد" إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت التقليل ، وإذا ثبت أن : "زيد أضربه"

عند سيبويه أقل حسناً من "زيداً فاضربه" ثبت تفضيله لقراءة النصب على قراءة

العامة.

<sup>86</sup> / الكتاب ج 1 ص 138  
<sup>87</sup> / المصدر نفسه.

(5) صرح علماء كثيرون بأن سيبيويه اختار قراءة النصب على قراءة العامة

فالزمخشري لم يتفرد بها الرأي.

وسأنقل لك بعض نصوصهم:

قال أبو جعفر النحاس : "قرأ عيسى بن عمر "والسارق والسارقة" نصباً وهو اختيار

سيبيويه قال : إلى أن العامة أبت إلا الرفع ، يريد العامة الجماعة ، ونصبه بإضمار

فعل أي : فاقطعوا السارق والسارقة ، وإنما اختار النصب ؛ لأن الأمر بالفعل أولى "

88

قال مكي بن أبي طالب:

قوله تعالى : "والسارق والسارقة" رفع بالابتداء والخبر محذوف عند سيبيويه تقديره

: فيما يتلى عليكم السارق والسارقة أوفىما فرض عليكم ، وكان الاختيار على مذهب

سيبيويه النصب ؛ لأنه أمر وهو بالفعل أولى وبه قرأ عيسى بن عمر" <sup>89</sup>

وممن قال بأن سيبيويه اختار قراءة النصب وفضلها على قراءة العامة بالرفع:

الطوسي <sup>90</sup> ، القرطبي <sup>91</sup> ، وأبو السعود <sup>92</sup> ، والشوكاني <sup>93</sup> وفي الختام أقول إن اختيار

<sup>88</sup> / إعراب القرآن ج 2 ص 19

<sup>89</sup> / المشكل ج 1 ص 227

<sup>90</sup> ينظر تفسيره "التبيان" ج 3 ص 511

<sup>91</sup> / ينظر تفسيره "الجامع لأحكام القرآن" ج 6 ص 166

<sup>92</sup> / ينظر تفسيره ج 3 ص 34

<sup>93</sup> / ينظر تفسيره "فتح القدير" ج 2 ص 39



سيبويه . رحمه الله . لقراءة النصب لا يعني أنه يأبى قراءة العامة بالرفع بل أن سيبويه قبل قراءة العامة برفع "السارق والسارقة" وتأولها على حذف الخبر كما رأينا ، والله أعلم .

## 6- وقوع الظروف المقطوعة عن الإضافة اخباراً

عند قوله تعالى : ( قَالَ كَبُرَ بِهِمْ أَلَمُ تَعْطُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ )<sup>94</sup> ، قال الزمخشري " ما فرطتم في يوسف " فيه وجوه : أن تكون (ما) صلة أي ومن قبل هذا قصرتم في شأن يوسف ولم تحفظوا عهد أبيكم ، وأن تكون مصدرية على أن محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف وهو من قبل ، ومعناه : ووقع من قبل تفريطكم في يوسف....<sup>95</sup> ، وقال أبوحيان : "ما" في قوله (ما فرطتم) زائدة ، أي : ومن قبل هذا فرطتم في يوسف ، و(من قبل) متعلق ب (فرطتم) ، وقد جوزوا في إعرابه وجوهاً : أحدهما : أن تكون (ما) مصدرية قال الزمخشري : "على أن محل المصادر الرفع على الابتداء وخبره والظرف وهو (من قبل) ومعناه : ووقع من قبل تفريطكم في يوسف " وقال ابن عطية<sup>96</sup> : "لا يجوز أن يكون قوله (من قبل) متعلقاً ب (ما فرطتم) وإنما تكون على هذا مصدرية التقدير : (من قبل تفريطكم في يوسف واقع ومستقر) وبهذا يتعلق قوله من قبل " وهذا وقول الزمخشري راجع إلى معنى واحد وهو أن (ما فرطتم) يقدر بمصدر مرفوع بالابتداء و(من قبل) في

<sup>94</sup> يوسف : 80

<sup>95</sup> الكشف ج 2 ص 337

<sup>96</sup> / ينظر المحرر الوجيز ج 8 ص 44

موضع الخبر . وذهلا عن قاعدة عربية . وحق لهما أن يذهلا ، وهي أن هذه الظروف التي هي غايات <sup>97</sup> إذا بذيت لا يقع اختياراً للمبتدأ جرت أولم تجر تقول : " يوم السبت مبارك والسفر بعده " ولا يجوز والسفر بعد ، "وعمرزيد خلفه" ولا يقال : "عمرزيد خلف" وعلى ما ذكره يكون "تقريظكم" مبتدأ ، و"من قبل" خبر وهومبني وذلك لا يجوز وهذا مقرر في علم العربية " <sup>98</sup>

### المنافشة والترجيح:

ذهب أبوحيان إلى أن (ما) في قوله تعالى : (من قبل ما فرطتم في يوسف) زائدة وهذا الوجه بدأ به الزمخشري وأجاز وجهاً آخر ثنى به وهو: أن تكون (ما) مصدرية على محل المصدر الرفع على الابتداء وخبره الظرف (من قبل) ، ووافقه ابن عطية وتعقبها أبوحيان بلهجة قاسية قال : "وذهلا عن قاعدة عربية ، وحق لهما أن يذهلا ، وهي أن هذه الظروف التي هي غايات إذا بذيت لا تقع اختصاراً للمبتدأ"

وانتصر لهما السمين الحلبي <sup>99</sup> ، قال : "قوله (وحق لهما أن يذهلا)" تحامل على هذين الرجلين المعروف موضعهما من العلم ، وأما قوله : "إن الظرف المقطوع لا يقع خبراً" فمسلّم؛ قالوا : لأنه يفيد وما لا يفيد لا يقع خبراً ، لذا لا يقع صلة ولا صفة ولا حالاً ، لو قلت (جاء الذي قبل) أو (مررت برجل قبل) لم يجر لا ذكرت ولقائل أن يقول :

<sup>97</sup> /سميت الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات ؛ لأنها صارت غاية أي آخرًا في النطق بعد لحذف

<sup>98</sup> / البحر المحيط ج5 ص 336

<sup>99</sup> / ينظر الدر المصون ج6 ص540

إنما امتنع ذلك لعدم الفائدة وعدم الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف . فينبغي .  
إذا كان المضاف إليه معلوماً مدلولاً عليه . أن يقع ذلك الظرف المضاف إلى ذلك  
المحذوف خبراً وصفاً وحالاً . والآية الكريمة من هذا القبيل ، أعني معاً علم فيه  
المضاف إليه ... ثم هذا الرد الذي رد به الشيخ سبقه إليه أبوالبقاء<sup>100</sup> فقال : "وهذا  
ضعيف ؛ لأن (قبل)" إذا وقعت خبراً أو صلة لا تقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة " .  
فالسمين أجاز وقوع الطرف المقطوع عن الإضافة خبراً إذا كان المضاف إليه  
معلوماً مدلولاً عليه كما في آية المسألة ، وذكر السمين أن أبا حيان مسبوق في  
اعتراضه بأبي البقاء العكبري ، وهذه القاعدة التي ذكرها أبوالبقاء وأبوحيان ليست محل  
اتفاق وقد نقل الشهاب الخفاجي<sup>101</sup> أن الإمام المرزوقي في (شرح الحماسة) أجاز  
وقوع هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة أخباراً أو صفات وصلات وأحوالاً ونقل هذا  
الإعراب عن الرماني وغيره واستشهد له بما يثبت من كلام العرب .

واستدرك ابن هشام على هذه القاعدة قال : "وقوله تعالى (ومن قبل ما فرطتم في  
يوسف) ما إما زائدة فمن متعلقة بـ (فرطتم) وإما مصدرية ففيل : موضعها هي وصلتها  
ورفع بالابتداء وخبره (من قبل) " ورد بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلوات ولا صفات

<sup>100</sup> / ينظر التبيان ج2 ص540

<sup>101</sup> / ينظر التبيان ج2 ص742

ولا أحوالاً ، نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ويشكل عليهم (كيف كانت عاقبة الذين من قبل ) <sup>102</sup> .

فالظاهر في الآية السابقة التي ذكرها ابن هشام أن صلة الذين هي (من قبل) وهنا حاول أنصار القاعدة أن يجدوا مخرجاً لهذه الآية ، قال الدسوقي معقّباً على قول ابن هشام ويشكل عليهم (كيف كانت عاقبة الذين من قبل) : ردّ بأن (قبل) ظرف متعلق بالمشركين والصلة جملة (كان أكثرهم مشركين) والأصل كيف كان عاقبة الذين كان أكثرهم مشركين من قبل) <sup>103</sup> وهذا الرد الذي ذكره الدسوقي متكلف، والظاهر أن صلة الذين في الآية الظرف (من قبل) كما قال ابن هشام ، والصلة بهذا الظرف مضاف إلى ضمير حذفٍ معلوم ، إذ الخطاب لقوم محمد صلى الله عليه وسلم ، أمرهم الله بالسير في الأرض لينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم .

ويشهد لما قاله ابن هشام من أن صلة الذين في الآية هي الظرف (من قبل) أن علماء القراءات أجازوا الوقف على قوله (من قبل) . ومعلوم أنه لا يوقف إلا على تمام الصلة . قال أبوجعفر : (قل سيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل ) قطع كافٍ والتمام (كان أكثرهم مشركين) <sup>104</sup> ، ووقوع الظرف المقطوع عن الإضافة (من قبل) صلة في الآية السابقة يؤسس بجواز وقوعه خبراً .

<sup>102</sup> / المغني ج 1 ص 351  
<sup>103</sup> حاشية الدسوقي على المغني ج 1 ص 216  
<sup>104</sup> / ينظر القطع والاستئناف ص 563

وأعود إلى ما عقب به أبوحيان على إعراب الزمخشري وابن عطية لقوله تعالى  
(ومن قبل ما فرطتم في يوسف) على أن ما مصدرية في محل الابتداء والخبر (من  
قبل) ، فأقول : إن تعقبه لهما وقوله : (ذهلا عن قاعدة نحوية ..... ) يوحى بأنهما أول  
من قال بهذا الإعراب وأنهما لم يسبقا إليه . ومن ثم فعليهما تبعته . والأمر ليس كذلك  
؛/ إذ سبقهما ثلثة من العلماء إلى ذلك الإعراب.

قال الفراء (ت: 207هـ) : " (ما) التي مع (فرطتم) في موضع رفع ، كأنه قال  
ومن قبل هذا تفريطكم في يوسف.... " <sup>105</sup> ، وقال الزجاج (ت311هـ) : (أجود الأوجه  
أن يكون (ما)) لغواً فيكون المعنى (من قبل فرطتم في يوسف) أي : وقع تفريطكم في  
يوسف .... ) <sup>106</sup> ، وقال أبوجعفر النحاس (ت328هـ) : (ما) زائدة لا موضع لها من  
الإعراب ، وقيل : في موضع رف على الابتداء ويعني وقع تفريطكم في يوسف عليه  
السلام .... ) <sup>107</sup> ، قال الطوسي (ت460) : (ما) في قوله (ما فرطتم) يحتمل ثلاثة  
أوجه من الإعراب ، أحدهما أن يكون منصوبة بـ (تعلموا) .. والثاني رفع بالابتداء

<sup>105</sup> / معاني القرآن ج2 ص53

<sup>106</sup> / معاني القرآن وإعرابه ج3 ص124

<sup>107</sup> / إعراب القرآن ج2 ص340

والخبر (من قبل) <sup>108</sup> ، وأجاز ذلك الإعراب من المتأخرين البيضاوي <sup>109</sup> والقرطبي <sup>110</sup>

والسيوطي <sup>111</sup> ذهل كل هؤلاء العلماء عن القاعدة؟!

## 8- الخلاف في خبر كان في قوله تعالى : (إِنْ كُنْ نِسَاءً) أفاد أم لم يفد؟

عند قوله تعالى فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَهِنْ تُلْذِذًا مَا تَرَكَ ) ، قال الزمخشري :

(إِنْ كُنْ نِسَاءً) فَإِنْ كَانَتْ الْبَنَاتُ أَوِ الْمَوْلُودَاتُ نِسَاءً خُلَصًا لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ يَعْنِي بَنَاتٌ

لَيْسَ مَعَهُنَّ ابْنٌ ، (فوق اثنتين) يجوز أن يكون خواً ثانياً لكان وأن يكون صفة لـ (

نساء ) <sup>112</sup> ، وجعل أبوحيان قوله تعالى : (فوق اثنتين) صفة لـ نساء ولم يجر كونه

خبراً قال : (لأنه لا تستقل فائدة الأخبار بقول "نساء" وحده ، وهي صفة التأكيد ترفع أن

يراد الجمع قبلها طريق المجاز ؛ إذ قد يطلق الجمع ويراد به التثنية ، وأجاز الزمخشري

أن يكون نساء (خيراً وفوق) <sup>113</sup> خبراً ثانياً لكان وليس بشئ ؛ لأن الخبر لا بد أن تستقل

به فائدة الإسناد ولوسكت على قوله "إِنْ كُنْ نِسَاءً" لكان نظير "إِنْ كَانَ الزيدون رجالاً"

هذا ليس بكلام) <sup>114</sup>

<sup>108</sup> / ينظر تفسيره (التبيان) ج 6 ص 179

<sup>109</sup> / ينظر تفسيره ج 3 ص 140

<sup>110</sup> / ينظر تفسيره ج 9 ص 242

<sup>111</sup> / ينظر تفسير الجلالين ج 2 ص 473

<sup>112</sup> / الكشف ج 1 ص 506

<sup>113</sup> ما بين القوسين ساقط من (البحر المحيط) والسياق قضية أتمته من (النهر الماد) بهامش البحر المحيط ج 3 ص 181

<sup>114</sup> / البحر المحيط ج 6 ص 182

## المنافشة والترجيح:

الخلاف في هذه المسألة منشؤه أن أبا حيان يرى أن خبر كان في قوله (فإن كن نساء) لم يفد بذاته وإنما حصلت الفائدة بالطرف (فوق) بعده ، ومن ثم اعترض على الزمخشري حين أجاز أن يكون الظرف (فوق) خواً ثانياً ، أوجب أبوحيان أن يكون (فوق) صفة لنساء إذ به تتم الفائدة والكلام بدونها لا تنتظم منه فائدة فلوسكت على قوله (فإن كن نساء) لم يفد .

ودعوى أبي حيان هذه رد عليها العلامة الألوسي ، قال عند قوله تعالى : (فإن كن نساء) الضمير للأولاد <sup>115</sup> مطلقاً والخبر مفيد بلا تأويل ولزم تغليب الإناث على الذكور لا يضر؛ لأن ذلك مما صرحوا بجوازه مراعاة للخبر ، ومشاكلة . ويجوز أن يعود إلى المولودات أو البنات نساءً خالصاً ليس معهن ذكر ، وبهذا يفيد الحمل وإلا لاتحد الاسم والخبر فلا يفيد ، على أن قوله تعالى "فوق اثنين" إذا جعل صفة ليساء فهو محل الفائدة ، وأوجب ذلك أبوحيان فيم يجز ما أجاز غير واحد من كونه خبراً ثانياً ظناً منه عدم إفادة الحمل حينئذٍ . وهومن بعض الظن كما علمت <sup>116</sup>

وأجاز جماعة من المفسرين ما أجاز الزمخشري من كون (فوق اثنين) خبراً ثانياً ومنهم الرازي <sup>117</sup> وأبوالسعود <sup>118</sup> والشهاب الخفاجي <sup>119</sup> والشوكاني <sup>120</sup> .

<sup>115</sup> / الأولاد الذين تقدم ذكرهم في قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم)

<sup>116</sup> / روح المعاني ج 4 ص 221

<sup>117</sup> / ينظر تفسيره ج 9 ص 218

ويؤيد القول بأن "نساء" خبر لكان وهو مفيد بنفسه دون نظر إلى الظرف أن لهذه الآية نظائر جاء فيها خبر كان منصوباً ولم يأت بعده ما تتم به الفائدة ، ومن ذلك قوله تعالى (إن كانت واحدة فلها النصف) <sup>121</sup> وقوله تعالى : (فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان ... ) <sup>122</sup>

## 9- زيادة كان

قال تعالى : ( وَمَا جَعَلْنَا الْقُلُوبَ الَّتِي كُتِّبَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنُعْلَمَ مِنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْظُرُ عَلَى عَقَبِهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هِيَ اللَّهُ ) <sup>123</sup> ، قال الزمخشري : (قرأ اليزيدي ( لكبيرة ) ، بالرفع ، وجهها أن تكون كان مزيدة كما في قوله "وجيران لنا كانوا كرام" ، والأصل : أن هي لكبيرة كقولك "أن زيد لمنطلق" ثم أن كانت كبيرة <sup>124</sup> قال أبوحيان معقباً على تخريج الزمخشري : "هذا ضعيف ؛ لأن كان الزائدة لا عمل لها ، وهنا قد اتصل بها ضمير فعملت فيه ، ولذلك استكن فيها ، وخالف أبو سعيد فزعم أنها إذا زيدت عملت في الضمير العائد على المصدر المفهوم منها ، أي كان هوأي الكون " ، وكذلك أيضاً نردُّ على من زعم أن كان زائدة في قوله : "وجيران لنا

<sup>118</sup> / وينظر تفسيره ج 2 ص 149

<sup>119</sup> / ينظر حاشيته على البيضاوي ج 3 ص 111

<sup>120</sup> / ينظر تفسيره ج 1 ص 431

<sup>121</sup> / النساء 11

<sup>122</sup> / النساء 176

<sup>123</sup> / البقرة : 143

<sup>124</sup> / الكشف ج 1 ص 219



كانوا كرام" لاتصال الضمير بها وعملها فيه ، والذي ينبغي أن تحمل القراءة عليه أن تكون (كبيرة) خبرَ مبتدأ محذوف والتقدير لهي كبيرة ويكون لام الفرق دخلت على تلك الجملة خبراً لكان وهذا التوجيه ضعيف أيضاً وهوتوجيه شاذ<sup>125</sup>.

### المناقشة والترحيل:

وجه الزمخشري القراءة اليزيدي (إن كانت لكبيرة) بالرفع على أن كان مزيدة كما في بيت الفرزدق:

فكيف إذا مررتَ بدارِ قومٍ      وجيران لنا كانوا كرام

وضعف أبوحيان توجيه الزمخشري هذا ، وعلل ذلك بأن كان الزائدة لا عمل لها في قراءة اليزيدي اتصل بها الضمير فعملت فيه ولذلك استكن فيه ، قلت : (كان) على توجيه الزمخشري ليست عاملة في الضمير المستكن ؛ لأن الزمخشري حين ذهب إلى أن (كان) في قراءة اليزيدي زائدة قال ، والأصل (إن هي لكبيرة) ، وهذا يعني أن "إن" المخففة دخلت في أصل الكلام على جملة اسمية ، والأصل (إن هي لكبيرة) ثم زيدت كان بين إن المخففة والجملة الاسمية فصار الكلام "إن كان هي لكبيرة" فلما وقع الضمير المتصل بعد كان هومن جهة المعني في موقع اسم كان جعل مستتراً شبيهاً بالاسم وإن كان مبتدأ تحقيقاً ، ولوقلنا : كما قال أبوحيان (كان) عامله في الضمير

<sup>125</sup> البحر المحيط ج1 ص435

المستتر في توجيه الزمخشري وقراءة اليزيدي لبقيت (كبيرة) بلا مبتدأ وإن مخففة بلا جملة ، ونظر الزمخشري لزيادة كان في قراءة اليزيدي بزيادتها في بيت الفرزدق ... وجيران لنا كانوا كرام .

والقول بأن "كان" في البيت زائدة هو مذهب الخليل وسيبويه<sup>126</sup> وجمهور النحاة ، وخالفهم أبو العباس والمبرد ولعل أبا حيان عناه حين قال : (وتوزع من زعم أن كان في بيت الفرزدق زائدة لاتصال الضمير بها ومله فيه فهو الذي نازع في ذلك قال في المقتضب<sup>127</sup> بعد بيت الفرزدق السابق : "تأويل هذا سقوط كان على (جيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين، وهو عندي على خلاف ما قاله من الفاء كان ، وذلك أن خبر كان (لنا) فتقديره ( جيران كرام كانوا لنا )

وهذا الذي ذهب إليه المبرد منعه أبو علي الفارسي ، يقول ابن أبي الربيع : (ومنع أبو علي في التذكرة أن يكون "لنا" هنا خبر "كانوا" ؛ لان "لنا" وقعت في موضع الصفة لجيران ، و"جيران" طلب وبذلك فقد وقعت موقعها فلا سبيل إلى أن تقطع وتجعل خبراً عما بعده لما في ذلك من التهيئة والقطع)<sup>128</sup>

وتساءل ابن أبي الربيع كيف تكون (كان) الزائدة في بيت الفرزدق وقد اتصل بها الضمير ؟ ثم أجاب عن هذا التساؤل قال : (فإن قلت فهذا الضمير الذي اتصل بها .

<sup>126</sup> / ينظر الكتاب ج 2 ص 153

<sup>127</sup> / مظر ج 4 ص 117

<sup>128</sup> / ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ج 2 ص 741 ، 742

قلت : ذكر أبو علي أنه ليس مرتفعاً بكان ، وإنما هو تأكيد الضمير الذي في ((لنا)) إن جعلته صفة وللضمير الذي في (جيران) إن جعلت (لنا) متعلقاً بجيران وقعت كان بين (لنا) والضمير المؤكد كان الأصل : وجيران لنا هم ثم أدخلوا كان فصار (وجيران لنا كان هم كراماً ) ، فاستقبحوا اللفظ وهو مجيء الضمير المنفصل المنفرد الغائب بعد كان غير متصل بها فوضعوا مكانه الضمير المتصل فاتصل بكان ليزول قبح اللفظ ولهذا نظائر كثيرة ) <sup>129</sup> ، وهذا الجواب قريب مما ذكرناه في الضمير المستكن في (كان) في توجيه الزمخشري لقراءة اليزيدي ، وقال أبو حيان عن توجيهه إنه ضعيف وهو توجيه شاذ ، وسكت عن بيان وجه الضعف فيه ، ويظهر لي أن مرد هذا الضعف كون اسم (كان) وهو الضمير المستكن فيها هو عين الضمير الذي يقدره في جملة الخبر ، لم يذكر ابن جني قراءة اليزيدي في (المحتسب) وذكرها أبو البقاء العكبري في (إعراب القراءات الشواذ) <sup>130</sup> قال : "قوله تعالى : ( وإن كانت لكبيرة) قرأ بالرفع ، وفيه وجهان : أحدهما : أن جعله فاعل كان ، وجعل كان تامة واللام زائدة ، والوجه الثاني : أنه ألغى كان وإن مخففة من الثقيلة ، فكأنه قال : وإنها لكبيرة ، كما قال في الآية الأخرى (وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين) <sup>131</sup> ، والتخريج الثاني الذي ذكره العكبري هو تخريج الزمخشري كما رأينا .

<sup>129</sup> / ينظر المبسط في شرح جمل الزجاجي ج 2 ص 743

<sup>130</sup> / الخطوط ، لوحة 50 ، 51

<sup>131</sup> / البقرة : 45

## 11- حذف خبر (لا أبرح)

قال تعالى : وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أُبْرِحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا<sup>132</sup> ، قال الزمخشري : (فإن قلت : (لا أبرح) إن كان بمعنى لا أزل من برح المكان فقد دل على الإقامة لا على السفر ، وإن كان بمعنى لا أزال فلا بد من الخبر قلت : هو بمعنى لا أزال وقد حذف الخبر ؛ لأن الحال والكلام معاً يدلان عليه أما الحال فلأنها كانت حالة سفر وأما الكلام فلأن قوله (حتى أبلغ مجمع البحرين) غاية مضمومة تستدعي ما هي غاية له ، فلا بد أن يكون المعنى ( لا أبرح أسير حتى أبلغ مجمع البحرين ) ، ووجه آخر وهو أن يكون المعنى لا يبرح سيرى حتى أبلغ ، وعلى أن (حتى أبلغ) هو الخبر ، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وهو ضمير المتكلم ، فانقل الفعل عن اللفظ الغائب إلى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف<sup>133</sup> .

ونقل أبوحيان كلام الزمخشري السابق وتعقبه قائلاً : (هما وجهان خلطهما الزمخشري أما الأول فجعل الفعل مسنداً إلى المتكلم لفظاً وتقديراً وجعل الخبر محذوفاً كما قدره ابن عطية "حتى أبلغ" فضله متعلقة بالخبر المحذوف وغاية له ، والوجه الثاني : جعل "لا أبرح" مسنداً من حيث اللفظ إلى المتكلم ومن حيث المعنى إلى ذلك القدر

<sup>132</sup> / الكهف : 6

<sup>133</sup> / الكشاف ج 2 ص 490

المحذوف وجعل (خبر) <sup>134</sup> لا أبرح هو "حتى أبلغ" فهو عمدة ؛ إذ أصله خبر المبتدأ ؛  
لأنه خبر أبرح) <sup>135</sup>.

### المنافشة والترجيح:

ذكر الزمخشري أن (لا أبرح) في الآية المسألة من برح الناقصة ، وأجاز في  
خبرها وجهين:

الأول : أن يكون خبرها محذوفاً للدلالة عليه والتقدير لا أبرح أسير.  
والثاني : أن يكون خبرها (حتى أبلغ) وأصل الكلام ؛ لا يبرح سيري حتى أبلغ ، ف  
(سيري) اسم (يبرح) ثم حذف المضاف وأقيمت الياء مقامه فانقلبت من البروز الحر  
إلى الرفع ، والاية : ((وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أُبْرِحُ حَتَّى أَبْلُغَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ  
حُقُبًا)) وانقلب الفعل من الغيب إلى التكلم وبقي (حتى أبلغ) على حاله وهو الخبر . وذكر  
أبوالبقاء العكبري <sup>136</sup> الوجهين السابقين في خبر (لا أبرح) ولست أميل إلى ثانيهما لكثرة  
التأويل فيه وإن استلطفه الزمخشري .

<sup>134</sup> / هذه الكلمة ساقطة من (البحر المحيط) والإعراب قائم عليها

<sup>135</sup> / البحر المحيط ج 6 ص 144

<sup>136</sup> / ينظر البيان ج 2 ص 854

وتعقب أبوحيان كلام الزمخشري ، كما رأينا ، وقال : إنه خلط الوجهين السابقين في خبر (لا أبرح ) وجعلهما وجهاً واحداً ، وتابعه في هذه الدعوى تلميذه السمين الحلبي<sup>137</sup> .

والحق أن الزمخشري برئ من تهمة الخلط، ومن هذا الخلط أن أبا حيان اعتمد على نسخة من الكشف نقص منها سطر تسبب في تداخل الكلام فظن أبوحيان أن الزمخشري خلط بين الوجهين السابقين ، وسأنقل كلام الزمخشري كما جاء في (البحر المحيط)<sup>138</sup> وسأضع السطر الساقط بين قوسين ؛ لدى مكان السقط كيف تسبب هذا السقط تداخل الكلام وخلط الوجهين ، قال أبوحيان : "قال الزمخشري : فإن قلت : لا أبرح إن كان بمعنى لا أزول من برح المكان فقد دل على الإقامة لا على السفر ، وإن كان بمعنى لا أزال فلا بد من الخبر قلت: هو بمعنى لا أزال وقد حذف الخبر ؛ لأن الحال والكلام معاً يدلان عليه ، أما الحال فلأنها كانت حال سفر وأما الكلام فلأن قوله "حتى أبلغ مجمع البحرين" غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له ، فلا بد أن يكون المعنى [لا أبرح أسير حتى أبلغ مجمع البحرين ووجه آخر وهو أن يكون المعنى ] لا يبرح مسيري حتى أبلغ على أن "حتى أبلغ" هو الخبر . فلما حذف المضاف أقيم

<sup>137</sup> / الدر المصون ج 7 ص 518

<sup>138</sup> / الدر المصون ج 7 ص 518

المضاف إليه مقامه وهو ضمير متكلم فانقلب الفعل من ضمير الغائب إلى لفظ المتكلم هووجه لطيف"

## 12- وقوع إن مع اسمها وخبرها خبراً ل إن

قال تعالى: **إِنَّ الدِّينَ أَمْرٌ** **وَالدِّينَ هَٰؤُلَاءِ** **وَالصَّابِرِينَ** **وَالنَّصَارَى** **وَالْمُجُوسَ** **وَالَّذِينَ** **أَشْرَكُوا** **إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمُ الْقِلَمَةَ** <sup>139</sup>.

قال الزمخشري (وأن دخلت إن على كل واحد من جزأي الجملة لزيادة التوكيد ونحوه) ويقول جرير:

إن الخليفة إن الله سربله      سربال ملك به ترجى الخواتيم <sup>140</sup>

قال أبوحيان معقباً على قول الزمخشري: "وظاهر هذا أنه شبه البيت بالآية وكذلك قرنه الزجاج بالآية ولا يتعين أن يكون البيت كآية ؛ لأن البيت يحتمل أن يكون خبراً "إن الخليفة" قوله "به ترجى الخواتيم" ويكون "إن الله سربله سربال ملك" جملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها خلاف الآية فإنه يتعين قوله "إن الله يفصل" وحسن دخول إن على الجملة الواقعة خبراً ، طول الفصل بينهما بالمعاطيف" <sup>141</sup>

<sup>139</sup> / الحج : 17

<sup>140</sup> / الكشف ج 3 ص 8

<sup>141</sup> / البحر المحيط ج 6 ص 359

## المناقشة والترحيل:

ذهب الزمخشري ، كما يفهم من كلامه إلى أن خبر إن الأولى في المسألة هوإن الثانية مع اسمها وخبرها وهو قوله (إن الله يفصل بينهم) أدخلت إن على كل واحد من جزأي الجملة لزيادة التوكيد ونظر الزمخشري للآية بقول جرير:

إن الخليفة إله سربله سربال ملك به ترجى الخواتيم

حيث قدمت إن الثانية مع اسمها وخبرها في قوله "إله سربله ...". خبراً لـ "إن الخليفة" ، واعترض أبوحيان على تنظير الزمخشري للآية والبيت بأن البيت لا يتعين فيه أن يكون "إن الله سربله ..". خبراً لـ "إن الخليفة" إذ يحتمل أن يكون خبر قوله "به ترجى الخواتيم". ويكون "إن الله سربله سربال ملك" اعتراضاً بين اسم إن وخبرها ، بخلاف الآية يتعين فيها أن يكون قوله "إن الله يفصل بينهم" خبراً للأولى .

قلت : الزمخشري نظر للآية والبيت على الإعراب المشهور فيه والمشهور فيه يكون "إن الله سربله سربال مل " خبر لـ "إن الخليفة"

ومثل نظر الزمخشري الآية بالبيت فعل غيره كالفراء<sup>142</sup> والزجاج<sup>143</sup> وأبي القاسم الزجاجي<sup>144</sup> والطوسي<sup>145</sup> .

<sup>142</sup> / ينظر معاني القرآن ج3 ص218

<sup>143</sup> / ينظر معاني القرآن وإعرابه ج3 ص 417 ، 418

<sup>144</sup> / ينظر مجالس العلماء ص 2222

<sup>145</sup> ينظر تفسيره "التبيان" ج7 ص217



ولست أرفض ما احتمله أبوحيان في البيت من كون "إن الله سربله سربال ملك"  
واعترضاً بين اسم إن وخبرها وهوجملة "به ترجى الخواتيم" . ولكن هذا لا يمنع النظر  
بين الآية والبيت على الوجه الأول المشهور فيه ، وقول أبي حيان : "يتعين في الآية أن  
يكون قوله : " إله َ يفصل بينهم " خبراً ل إن الأولى " لأن الآية محتملة لوجهين  
آخرين نقلهما أبوالبقاء العكبري: <sup>146</sup>

أحدهما : أن يكون الخبر محذوفاً ، تقديره "مفترقون يوم القيامة" أونحوذلك والمذكور  
تفسير له ، والآخر : (إن) الثانية تكرير للأولى ، ولكن يبقى الإعراب الأول هوكون "إن  
الله َ يفصل بينهم" خبرٌ ل إن الأولى والإعراب المشهور الظاهر .

---

<sup>146</sup> / ينظر التبيان ج2 ص736 ، وينظر أيضاً الدر المصون ج8 ص266

## 15- نيابة الجملة عن الفاعل

أجاز الزمخشري أن تتوب الجملة عن الفاعل ففي قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) <sup>147</sup> جعل الزمخشري جملة "لا تفسدوا في الأرض" نائبة مناب الفاعل ، أما أبوحيان فقد تابع البصريين في منع نيابة الجملة من الفاعل ، قال في البحر المحيط ، قوله تعالى: "وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض" حذف فاعل القول هنا للإيهام فيحتمل أن يكون الله تعالى أوالرسول (ص) أوبعض المؤمنين ، وكل من هذا قد قبل ، والمفعول الذي لم يسم فاعله فظاهر الكلام أنها الجملة المصدرة بحرف النهي وهي "لا تفسدوا في الأرض" إلا أن ذلك لا يجوز إلا على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة وليس مذهب جمهور البصريين ، وخرجه على مذهب جمهور البصريين أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو مضمير بعده "هو" يفسره سياق الكلام ، والمعنى ( إذا قيل لهم قول شديد ) ، فأضمر هذا القول الموصوف ، وجاءت الجملة بعده مفسرة فلا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها مفسرة لذلك المضمير ، وزعم الزمخشري أن المفعول الذي لم يسم فاعله هو للجملة التي هي "لا تفسدوا" وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي ونظر إليه ب (زعموا مطية الكذب) .

قال أبوحيان : فلم يجعله من باب الإسناد إلى معنى الجملة ؛ لأن ذلك لا يجوز على مذهب جمهور البصريين ، فعُدل إلى الإسناد اللفظي وهو الذي لا يختص به الاسم بل يوجد في الاسم والفعل والحرف والجملة ، وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يُعدل إلى الإسناد اللفظي . وقد أمكن ذلك بالتخريج الذي ذكرناه" <sup>148</sup>

### المناقشة والترحيل:

موطن الخلاف في هذه المسألة ينحصر في نيابة الجملة عن الفاعل فالزمنخشي يجيز نيابتها عن الفاعل ، وأبوحيان يمنع نيابتها عن الفاعل ، ولعلّ الحديث عن نيابة الجملة من الفاعل يستلزم من أن نقدم له بالحديث عن وقوع الجملة فاعلاً ؛ لأن النحاة ربطوا بين نائب الفاعل والفاعل في كثير من الأحكام ، ومجئ الفاعل جملة اختلف فيه النحاة على ثلاثة مذاهب <sup>149</sup> :

الأول: المنع مطلقاً وهو رأي البصريين وكثير من النحاة .

والثاني: الجواز ، وهو رأي الكوفيين واستدلوا بقوله تعالى : ( ثُمَّ بَا لَهَا مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيَجْزِيَنَّه )

وأجاز هشام الضرير وثعلب مجئ الفاعل جملة إجازة مطلقة نحو "يعجبني خرج زيد"

<sup>148</sup> / البحر المحيط ج 1 ص 64

<sup>149</sup> / ينظر المغني ج 2 ص 448 ، 449 وهمع الهوامع ج 2 ص 272 وحاشية الصبان ج 2 ص 29

والثالث: هورأي الفراء وجماعة من النحاة أن جوازه مشروط بشرطين : أولهما : أن يكون الفعل المسند قلبياً ، والثاني : أن تقرن الجملة المسند إليها بأداة معلقة مثل ظهر لي أقام زيد أم عمرو ، وبدا لي أنت صادق ويبدون الرأي الأول أكثر الآراء قبولاً عند الدارسين ، ويعكر صفوهذا الرأي عدد من الآيات يدل سياق الكلام فيها على أن الفاعل جملة ، كقوله تعالى ( ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُوءٌ ) .

وحين اصطدم أصحاب هذا الرأي بهذه الآيات لجأوا إلى التأويل لتسلم لهم القاعدة التي أصلوها وهي أن الفاعل لا يكون جملة . يقول ابن الأنباري في توجيه قوله تعالى : "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه" فاعل بدا فيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون الفاعل مصدراً مقراً يدل عليه بدا ، وتقديره ثم بدا لهم بداء ، وأظهر الشاعر في قوله \* بد لك من تلك القلوص بداء\* وإليه ذهب المبرد .

والثاني: أن يكون الفاعل ما دل عليه (ليسجننه) وقام مقامه ، وإليه ذهب سيبويه والثالث: أن يكون الفاعل محذوفاً وإن يكن في اللفظ ما يقوم مقامه وتقديره ، "ثم بدا له رأي" ، وهكذا تأولوا الآيات الأخرى .

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجئ الفاعل جملة ، وما ذهب إليه هشام وثعلب من اطراد ذلك ؛ لان الشواهد التي جاء فيها الفاعل جملة قبله ، ولا يمكن أن تبنى القواعد على مثل هذا العدد القليل من النماذج ، فلم يبق إلا أن نضع قاعدة جانبية غير

عامة أي قاعدة جزئية مشروطة تحكم ورود مثل هذه الظاهرة<sup>150</sup>. ولعل الفراء وجماعة من النحاة رسموا لنا الطريق ، إذ اشترطوا أن يكون الفعل قلبياً ، والجملة معلقة بأحد المعلقات ، وهذا الاتجاه أقرب إلى واقع اللغة ويساير المنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة.

أما وقوع جملة نائب فاعل فأمره ليس أسهل من وقوعها فاعلاً والسبب في ذلك أن الجملة النائية عن الفاعل ، قبل بناء الفعل المجهول كانت في محل نصب مفعولاً به ولما بني الفعل للمجهول نابت عن الفاعل على القياس في إنابة المفعول به عند حذف الفاعل. فالأصل في قوله تعالى : "وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض" هو: إذا قال لهم الله أوالرسول أوالمؤمنون ، على خلاف في الفاعل ، لا تفسدوا في الأرض ، فجملة "لا تفسدوا" مقول القول هي في محل نصب مفعولاً به ، فلما حذف الفاعل أقيمت جملة مقول القول "لا تفسدوا" مقام الفاعل ونابت عنه ، وهذا اختيار الزمخشري في هذه الآية وهو أمر ظاهر وسهل لا تكلف فيه ولا تعسف ، إلا أن أبا حيان لم يرض به وتابع جمهور البصريين في منع نيابة الجملة عن الفاعل ، ووقفوا من الآية السابقة وأمثالها موقف التأويل من أجل أن تطرد لهم القاعدة ، فتأولوا الآية السابقة على أن المفعول الذي لم يسم فاعله مضمّر تقديره "هو" يفسره سياق الكلام، والمعنى وإذا قيل لهم قول

<sup>150</sup> / ينظر في بناء الجملة العربية د. محمد حماسة عبد اللطيف ص64

شديد فأضمر هذا القول الموصوف ، وجاءت الجملة بعده مفسرة فلا موضع لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لذلك المضمر الذي هو القول الشديد.

وما ذهب إليه البصريون ومن تابعهم فيه تكلف وتعسف في التأويل ، كما ترى ولا ضرورة تدعو إليه ؛ إذ ليس هناك ما يمنع من الأخذ بالظاهر فتكون جملة "لا تفسدوا في الأرض" نائبة عن الفاعل ؛ لأن فعل القول يحكي به الجمل ، يقول الرضي : "إذا كانت الجملة محكية جاز قيامها مقام الفاعل ؛ لكونها محكية بالمفرد ، أي اللفظ نحوقوله تعالى : "قيل يا أرض ابلعي ماءك" أي قي هذا القول وهذا اللفظ"<sup>151</sup>

وتتبع الدكتور محمد سليمان ياقوت<sup>152</sup> الفعل المبني للمجهول في القرآن الكريم فوجد أن الفعل الماضي المبني للمجهول "قيل" يشيع مجئ نائب فاعله جملة كما في الآيات التالية :

(1) (وإذا قيل لهم تعالوا) ثلاث آيات<sup>153</sup>

(2) (وإذا قيل لهم آمنوا) آيتان<sup>154</sup>

(3) (وإذا قيل لهم اتبعوا ... )<sup>155</sup>

(4) (وإذا قيل لهم لا تفسدوا) البقرة / 11

<sup>151</sup> / شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 83

<sup>152</sup> / ينظر كتابه المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم ص 108 ، 109

<sup>153</sup> / النساء : 61 ، والمائدة : 104 ، والمنافقون : 5

<sup>154</sup> / البقرة : 13 ، 91

<sup>155</sup> / البقرة : 17 ، ولقمان : 21

- (5) (وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ الْبَقْرَةَ / 206
- (6) (وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا آلَ عِمْرَانَ / 167
- (7) (إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كَفُوا) النساء / 77
- (8) (إِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا) الأعراف / 161
- (9) (وَإِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا) التوبة / 38
- (10) (وَقِيلَ أَقْعِدُوا) مع القاعدين) التوبة / 46
- (11) (ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا) يونس / 52
- (12) (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي) هود / 44
- (13) (فِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ) هود / 48
- (14) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رِبْكُمْ) النحل / 24
- (15) (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أُنْزِلَ رِبْكُمْ) النحل / 30
- (16) (وَانْقِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا) النور / 28
- (17) (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا) الفرقان / 60
- (18) (وَقِيلَ النَّاسُ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ) الشعراء / 39
- (19) (وَقُلْ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُعْبُدُونَ) الشعراء / 62
- (20) (قِيلَ أَهْكَذَا عَرْشُكَ) النمل / 42

فهل من المنهج السليم أن نأخذ برأي البصريين ومن تابعهم . ونلجأ إلى التأويل في هذه الآيات كلها ؟ كلا إن المنهج السليم يقتضي أن تأخذ بظاهر هذه الآيات دون تأويل ، وأن تجوز إنابة الجملة عن الفاعل بعد القول ، كما أجازها الزمخشري ، وغيره من النحاة ، وقد كان ابن هشام موفقاً في رده على البصريين الذين يمنعون إنابة الجملة عن الفاعل ، وقال في "المغني" بعد أن عرض مذهب البصريين وأنهم يقدرّون نائب الفاعل في قوله تعالى : "وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض" ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير قال "والصواب أن النائب الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنيابة ، وقولهم "الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه" "جوابه أن التي يراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة" وفي المثل "زعموا مطية الكذب" ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو "قولي لا إله إلا الله" كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد"<sup>156</sup>

---

<sup>156</sup> المغني ج 2 ص 449



## 16- تعدية الفعل أظلم

أجاز الزمخشري أن يكون الفعل "أظلم" لازماً ومتعدياً ، فعند تفسير قوله تعالى :  
( كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا )<sup>157</sup>

قال الزمخشري : "أظلم" يحتمل أن يكون غير متعدٍ وهو الظاهر ، وأن يكون متعدياً منقولاً من ظَلَمَ الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قتيب "أظلم" على ما لم يسم فاعله . وجاء في شعر حبيب بن أوس:

هما أظلما حالي ثمت أجليا      ظلاميهما عن وجه أمر أشيب

وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهومن علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ؛ ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك ؛ لوثقهم بروايته " <sup>158</sup> ، ويرى أبوحيان أن الفعل "أظلم" لازم وردّ على الزمخشري إجازته تعديته ، قال في "البحر" : وله عندي تخريج غير ما ذكر الزمخشري وهو أن يكون "أظلم" غير متعدٍ بنفسه لمفعول ولكنه يتعدى بحرف جر ، ألا ترى كيف عدى أظلم إلى المجرور بعلی ، فعلى هذا يكون الذي قام مقام الفاعل " <sup>159</sup> هوالجار والمجرور مقامه نحو ( غضب زيدٌ على عمرو ) ، ثم حذف زيداً وتبني الفعل للمفعول،

<sup>157</sup> / البقرة : 200

<sup>158</sup> / الكشف ج1 ص 220 ، 221

<sup>159</sup> / هكذا جاء في الأصل في الطبعة التي لدي من البحر وهي طبعة دار الفكر ، ويظهر لي أن هذه الكلمة (أو حذف) منقحة في النص كما يفهم من السياق

( فتقول غُضب على عمرو ) فليس يكون التقدير إذ ذاك ( إذا أظلم الله الليل ) فحذفت

اسم الجلالة وأقيم ضمير الليل مقام الفاعل ، وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به

. قد نُقد على أبي علي الفارسي الاستشهاد بقول حبيب:

ومن كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولاً ، وكيف يُستشهد

بكلام من هومولد وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره" <sup>160</sup>

### المنافشة والترجيح:

المشهور أن الفعل "أظلم" لازم ، وأجاز الزمخشري مجيئه متعدياً مستدلاً بأمرين

:

(1) قراءة يزيد بن قطيب "وإذا أظلم" بالبناء للمجهول.

(2) مجي الفعل "أظلم" متعدياً في بيت لأبي تمام حبيب بن أوس وهو:

هما أظلما حالي ثمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب <sup>161</sup>

وقال أبو العلاء المعري معلقاً على بيت أبي تمام : "جعل أظلم هاهنا متعدياً ، وذلك قليل

في الاستعمال ، وهوفي القياس جائز ، وهوعلى قياس ظلم الليل في معن أظلم ، فإن

أُدعي أن "أظلم" هاهنا غير متعدٍ ، وأن "حالّي" منصوب كانتصاب الظرف ، فإن قوله

<sup>160</sup> / البحر ج 1 ص 91

<sup>161</sup> / البيت في ديوان أبي تمام ص 21 ، وهومن قصيدة لأبي تمام مدح بها عياش بن ربيعة الحضرمي والضمير (هما) يعود إلى الفعل والدهر في البيت الذي قبله وهو:  
أحاولت إرشادي ؟ فعقلي مرشدي أم استمت تأديبي؟ فدهري مؤدبي

"أجلّيا ظلاميهما" يدفع ذلك ؛ لأنه عدى "أجلّيا" إلى الطلامين" <sup>162</sup> وكلا الأمرين الذين استدل بهما الزمخشريّ على تعدية الفعل "أظلم" مردود عند أبي حيان ، فقراءة يزيد بن قطيب "وإذا أظلم" بالبناء للمجهول لا دليل فيها على تعدية "أظلم" لاحتمال أن الأصل . كما قال أبوحيان : إذا أظلم الليل عليهم ، فلما بُني الفعل للمجهول وحذف "الليل" قام الجار والمجرور "عليهم" مقامه ، واعترض أبوحيان هذا صحيح وإن كان الأكثر بناء للمجهول من الفعل المتعدي نفسه ، واستشهد الزمخشري ببيت أبي تمام السابق مردود عن أبي حيان ؛ لأن أبا تمام مولّد لا يستشهد بشعره ، وهذا الاعتراض يجبرنا على الحديث عن موقف النحاة من الاستشهاد بشعر المولدين ، يقول السيوطي : "أجمعوا على أنه لا يعتد بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية ، ثم قال : " أول الشعراء المحدثين بشار بن برد" وقد احتج سيبويه <sup>163</sup> في "كتابه" ببعض شعره تقرّباً إليه ؛ لأنه هجاه لتركه الاحتجاج بشعره ، ذكره "المرزباني" وغيره ، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج " <sup>164</sup> وذكر البغدادي <sup>165</sup> أن العلماء

قسموا الشعراء إلى طبقات أربع:

الأولى : وهم الشعراء الجاهليون.

<sup>162</sup> / ينظر شرح الخطيب التبريزي لديوان أبي تمام ج1 ص 150  
<sup>163</sup> / نفى هذه الدعوى نفياً قاطعاً استاذان جليلان هما الأستاذ : علي النحوي ناصف في كتابه سيبويه إمام النحاة ص 152 ، 153 ،  
والجكتور : محمود فجال في مقدمة تحقيقه لكتاب "الاقتراح" للسيوطي.  
<sup>164</sup> / الاقتراح في أصول النحوص 181  
<sup>165</sup> / الخزانة ج1 ص 5 ، 6

الثانية : المخضرمون وهم الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام.

الثالثة : الإسلاميون من طبقة جرير والفرزدق .

الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأولتان يُستشهد بشعرهما إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فيقول البغدادي : الصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري ، ولم يكن الزمخشري مبتدعاً في استشاده بشعر أبي تمام فقد سبقه إلى الاحتجاج بشعر أبي تمام أوعلي الفارسي (ت: 377هـ) ؛ إذ استشهد في الإيضاح<sup>166</sup> بيت لأبي تمام هو

من كان موعي عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولاً

وذكر أستاذنا الدكتور محمود الطناحي<sup>167</sup> ، في مقدمة تحقيقه لـ "كتاب الشعر"

أن أبا علي الفارسي استشهد في كتابه هذا ببيتين من الشعر في قضايا إعرابية لشاعرين محدثين هما أبو محمد اليزيدي وأبو تمام ، وتابع أبو علي والزمخشري في الاستشهاد بشعر أبي تمام ، أبا القاسم السهيلي (ت: 581هـ) ، وذكر أستاذنا الدكتور محمد البنا<sup>168</sup> أن السهيلي احتج بشعر أبي تمام في كتابه النتائج والروض الأنف ، ويقول السهيلي معللاً لاحتجاجه بشعر أبي تمام : "وإنما نحتج بقول الطائي وهو حبيب بن أوس لعلمه ، لا

<sup>166</sup> / ينظر الإيضاح ص 102 وأبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص 529

<sup>167</sup> / ينظر مقدمة تحقيقه لـ "كتاب الشعر" ص 73 ، 74

<sup>168</sup> / ينظر كتابه "أبو القاسم السهيلي" ومذهبه النحوي ص 276 ، 277

لأنه عربي يحتج بلغته" <sup>169</sup> ، ويقول في موضع آخر "والطائي" وإن كان مولداً فإنما يحتج به لتلقى أهل العربية له القبول وإجماعهم على أنه لم يلحن " <sup>170</sup> ، وتابع هؤلاء في الاستشهاد بشعر أبي تمام الرضي (ت: 688هـ) وفاستشهد في عدة مواضع من شرحه الكافية بأشعار أبي تمام قال صاحب الخزنة <sup>171</sup> ، فهؤلاء النحاة كما رأيت قبلوا أشعار أبي تمام واحتجوا بها ، لعلمه ولوثوقهم به ولكن أبا حيان ، كما سبق ، رد على الزمخشري استشهاده ببيت أبي تمام الذي احتج به على تعدية الفعل أظلم وهو قوله :

هما أظلما حالي ثمت أجليا      ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

قال أبوحيان : وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به وكيف يستشهد بكلام من هو مولد، قلت: لم يثبت أبوحيان على موقفه هذا وحرّم على الزمخشريّ ما إباحه لنفسه ؛ لأنه استشهد في كتابه "ارتشاف الضرب" . كما يقول محقق <sup>172</sup> الكتاب بشعر المحدثين والمولدين ، فاستشهد بشعر بشار وأبي تمام والبحتري والشريف الرضي واستشهد أبوحيان أيضاً في كتابه "التذيل والتكميل" ، كما قال محقق الكتاب بشعر المعترّ وابن اللبّانة الأديب الأندلسي (ت: 507هـ) والبحتري وغيرهم ... وقال المحقق بعد أن ذكر استشهاده بأشعار هؤلاء المحدثين : "ولا يعترض معترض بأنه أورد هذه الشواهد للتمثيل فقط ، بل بمراجعة مواضعها ومواطن الاستشهاد بها ويلاحظ مدى اعتماده عليها في

<sup>169</sup> / الروض الأنف ج3 ص49

<sup>170</sup> / المصدر السابق ج3 ص144

<sup>171</sup> / ينظر ج1 ص6

<sup>172</sup> / نظراً قال د. مصطفى النماس في مقدمته لتحقيق "ارتشاف الضرب" ص 20 ، 21 ، 22

الاحتداد لما ذكر ، ولم يوردها بعد اثبات القاعدة استثناساً وتمثيلاً " <sup>173</sup> ، وأعود إلى أصل المسألة في تعدية الفعل "أظلم" فأقول : إن ما ذهب إليه الزمخشري من جواز تعدية الفعل "أظلم" مقبول عندي ؛ لأنه حتى لو لم تثبت تعدية الفعل "أظلم" ببيت أبي تمام الذي ساقه الزمخشري في "الكشاف" ؛ الذي علمته من خلاف العلماء في الاستشهاد بشعر المحدثين أثبت تعديته بنقل الأزهري ؛ نقل في التهذيب <sup>174</sup> أن الفعل "أظلم" يكون لازماً ومتعدياً ، "وحسبك بالأزهري فهم من الثقة ومن ثم اتكأ الشهاب الخفاجي على نقل الأزهري في إثبات تعدية الفعل "أظلم" فبعد أن ذكر خلاف العلماء في الاحتجاج بأشعار المولدين ، وأن منهم من اعترض على الزمخشري في استشاده ببيت لأبي تمام السابق ، وقال الشهاب : "ثم إنه لا حاجة لمخالفة الجمهور فيه مع وجود ما يغني عنه وهو أن الأزهري وناهيك به ، قال في التهذيب : كل واحد من "أضاء وأظلم" يكون لازماً ومتعدياً وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل" <sup>175</sup>

وأجاز ابن أبي الربيع تعدية الفعل "أظلم" قال : وقرئ في الشاذ : "وإذا أظلم" بضم الهمزة ، وهذا يقوي أن أظلم هنا متعدية ، ويقال : أظلم المكان ، وأظلمه الغيم ويستعمل أظلم غير متعدية " <sup>176</sup>

<sup>173</sup> / ينظر مقدمة د. حماد حمزة البحيري في تحقيقه لكتاب "التنزيل والتكميل" ص 50

<sup>174</sup> / التهذيب مادة "أظلم" ج 14 ص 382

<sup>175</sup> / حاشية الشهاب على البيضاوي ج 1 ص 407

<sup>176</sup> / ينظر تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع ، الجلد الأول ص 161 ، تحقيق صالحة راشد بن غنيم آل غنيم ، رسالة الدكتوراة ، مكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، رقم 1361

## 17- مجئ الفعل (درس) بمعنى بلي متعدياً

قال تعالى : " وَكَذَلِكَ نُصَوِّفُ الْأَيَّاتِ وَلِيَقُولُوا تَوَسَّطَ ... " <sup>177</sup> قرئ الفعل "درست" على أوجه متعددة ، منها " تَوَسَّطَ " على البناء للمفعول ، قال أبوحيان : قرأ قتادة والحسن وزيد بن علي " تَوَسَّطَ " مبنياً للمفعول فيه ضمير الآيات غائباً وهي قراءة ابن عباس بخلاف عنه ، قال أبوالفتح <sup>178</sup> : ويحتمل أن يراد عفيت أوتليت وهكذا قال الزمخشري قال بمعنى ، غُفِيت ، أما (تَوَسَّطَ) بمعنى بلي وانمحي فلا أحفظه متعدياً وما وجدناه في أشعار من وقفنا على شعره من العرب لازماً <sup>179</sup> "

### المناقشة والترحيل:

ذكر الزمخشري قراءة " تَوَسَّطَ " بالبناء للمفعول وفسرها بـ " قرئت أو عفيت " وقد سبقه إلى هذا التفسير أبوالفتح كما قال أبوحيان ، وقبل أبوحيان تفسير أبي الفتح والزمخشري لـ " تَوَسَّطَ " بـ " قرئت " لا واعتراض على تفسيرهما لـ " تَوَسَّطَ " بـ " عفيت " ؛ لأنه لم يثبت عنده مجئ (تَوَسَّطَ) بمعنى بلي متعدياً ، فكيف يرفع ضمير الآيات المستتر على أنه نائب فاعل؟ وقد كان أبوحيان مرناً حين قال : "أما (تَوَسَّطَ) بمعنى بلي وانمحي فلا أحفظه متعدياً ... " فهو لم يعمم الحكم ولم يجزم بأن (تَوَسَّطَ) لم يأت متعدياً وإنما قصر ذلك على

<sup>177</sup> / الأنعام : 105

<sup>178</sup> / ينظر رأيه في "المحتسب" ج 1 ص 226

<sup>179</sup> / البحر المحيط ج 4 ص 197

محفوظة ، وكان تلميذه السمين الحلبي أكثر إنكاراً منه لتعدية (تَّوَسَّ) إذا كان بمعنى بلي ، قال معقّباً على قول أبي حيان : "أما (تَّوَسَّ) بمعنى بلي وانمحي فلا أحفظه متعدياً " لا يحتاج هذا إلى استقراء فإن معناه لا يحتمل أن يكون متعدياً ؛ إذ حدثه لا يتعدى فاعله فهو ( قام ووقف ) فكما أنه لا يحتاج في معرفة تصور قامووقف إلى استقراء بل نعرفه بالمعنى فهذا كهذا" <sup>180</sup>

وما ذهب إليه أبوحيان وتلميذه السمين من أن (تَّوَسَّ) بمعنى بلي لم يأت متعدياً يبطله ما نقله أصحاب المعاجم من الفعل (تَّوَسَّ) بمعنى عفا ورد لازماً ومتعدياً يقول الجوهري <sup>181</sup> : درس الشئ والرسم ، يدرس دروساً : عفا ، ودرسته الريح يتعدى ولا يتعدى ، درسته القوم : عفوا أثره "واعتماداً على نقله الجوهري وابن منظور يصح تفسيره أبو الفتح والزمخشري لقراءة "تَّوَسَّ" بـ "عفيت"

## 18- عمل القول من المفردات

قال تعالى : (وَاخْذُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً) <sup>182</sup> ، قرأ ابن أبي عبلة "قولوا حطة" بالنصب ، قال الزمخشري في توجيه هذه القراءة : "فإن قلت : هل يجوز أن تنصب "حطة" في قراءة من نصبها يقولوا على معنى قولوا هذه الكلمة قلت : لا يتعد"

<sup>180</sup> / الدر المصون ج 5 ص 97

<sup>181</sup> / الصحاح مادة (تَّوَسَّ) ج 3 ص 927

<sup>182</sup> / البقرة : 58



<sup>183</sup> ، ويتعقب أبوحيان الزمخشري في توجيهه لهذه القراءة ، فقال في البحر المحيط :  
"ما جوزه ليس بجائز ؛ لأن القول لا يعمل في المفردات ، إنما يدخل على الجمل  
للحكاية فتكون في موضع المفعول به إلا أن كان المفرد مصدراً نحو قلت قولاً" أوصفة  
لمصدر نحو قلت حقاً أو معبراً به" عن جملة نحو قلت شعراً ، قلت خطبةً ، على أن هذا  
القسم يحتمل أن يعود إلى المصدر لأن الشعر ولأن الشعر والخطبة نوعان من القول  
فصار كالتعقير من الرجوع ، وحطة ليس واحداً من هذه .

### المناقشة والترحيل:

أجاز الزمخشري نصب "حطة" في قراءة ابن أبي عبله "وقولوا حطة" بالفعل قولوا  
وأنكر أبوحيان على الزمخشري هذا الترخيل ؛ لأن مقول القول لا يكون إلا جملة ،  
واستثنى أبوحيان أنواعاً من المفرد يصح نصب القول لها ، إلا أن حطة ليس واحداً من  
هذه الأنواع وخرج أبوحيان قراءة ابن أبي عبله على نصب "حطة" بفعل محذوف  
ليكون مقول القول جملة والتقدير : "حُطَّ عن ذنوبنا حطة"، قلت : ذكر النحاة <sup>184</sup>  
نوعين من المفرد يصح نصبهما بعد القول :

الأول : المفرد المؤدي معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة ، نحو قلت حديثاً وشعراً  
خطبةً ، وهذا النوع ذكره أبوحيان في صدر المسألة.

<sup>183</sup> / الكشف ج 1 ص 283  
<sup>184</sup> / ينظر مع الهوامع ج 2 ص 244 الأشموني ج 2 ص 35

الثاني: المفرد المراد به مجرد اللفظ ، على خلاف فيه ، وممن أجاز نصبه بالقول  
الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى "يقال له إبراهيم"  
<sup>185</sup> أي يطلقون عليه هذا الاسم ، ولو كان الفعل مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم  
وأهمل أبوحيان هذا النوع.

ولعلي أميل إلى أن قراءة ابن أبي عجلة قولوا حطة " بالنصب من هذا النوع  
الأخير ، أي أن "حطة" أريد بها لفظها ويقوى هذا الميل عندي أمران :  
الأول ما ذكره صاحب الصحاح في معنى حطة ، قال : "حطة" كلمة أمر بها  
بنو إسرائيل لوقالوها لحطت أوزارهم" <sup>186</sup>.

والثاني قول القرطبي "يحتمل أن يكونوا تعبدوا بهذا اللفظ بعينه وهو الظاهر من الحديث ،  
روى مسلم عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قيل لبني إسرائيل ادخلوا  
الباب سجداً وقولوا حطة يغفر لكم خطاياكم فبدلوا فقالوا حطة حبة في شعره وفي  
وقالوا حبة في شعرة" وأخرجه البخاري ، وقال "قبلوا وقالوا حطة حبة في شعره وفي  
غير الصحيحين "حنطة في شعر.." <sup>187</sup> ، ويفهم من هذا الحديث الذي أورده القرطبي  
أن بني إسرائيل أمروا أن يقولوا حطة أي أمروا بهذه اللفظة وتعبدوا بها كما قال القرطبي

<sup>185</sup> / الأنبياء : 60

<sup>186</sup> / الصحاح مادة (حطط) ج 3 ص 119

<sup>187</sup> تفسير القرطبي ج 1 ص 411

فبدلوها وقالوا حبة في شعرة ، قيل قالوا "حنطة" وذلك معنى قوله تعالى : (فَبَلِّغْ أَلْبَانِ ظَلُمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ<sup>188</sup>)

وخلاصة القول عندي أن تخريج الزمخشري لنصب "حطة" في قراءة ابن أبي عجلة "قولوا حطة" على أنها مفعول به للفعل "قولوا" صحيح وأن وسم أبي حيان لإعراب الزمخشري بأنه غير جائز فيه نظر : إذ إن أكثر المعربين والمفسرين ممن وقفت على كلامهم أجازوا نصب "حطة" بالفعل "قولوا" ومنهم :

مكي بن أبي طالب<sup>189</sup> وابن الأنباري<sup>190</sup> والسمين الحلبي<sup>191</sup> وأبو السعود<sup>192</sup> ووالشهاب<sup>193</sup> والألوسي<sup>194</sup>

## 19- رفع المضارع في جواب الشرط مع كون فعل الشرط مضارعاً

قال تعالى : ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا \* أَلَيْسَ لَكَ كُؤُودٌ وَإِنَّ دَرْكَكُمْ مَوْتٌ وَلَا وَكُتُّمْ فِي بَرْجٍ مُّشَيَّةٍ﴾<sup>195</sup> قرأ طلحة بن سليمان<sup>196</sup> : (يُذَرِّكُمْ) برفع الكافين ، وذكر الزمخشري في تخريجها قال : "قُرئ (يُذَرِّكُمْ) بالرفع ، وقيل

<sup>188</sup> / البقرة : 59

<sup>189</sup> / مشكل إعراب القرآن ج 1 ص 48

<sup>190</sup> / البيان ج 1 ص 83

<sup>191</sup> / الدر الصون ج 1 ص 375

<sup>192</sup> / تفسير أبي السعود ج 1 ص 104

<sup>193</sup> / حاشية الشهاب على البيضاوي ج 2 ص 165

<sup>194</sup> / روح المعاني ج 1 ص 266

<sup>195</sup> / النساء : 77 ، 78

<sup>196</sup> / ينظر المحتسب ج 1 ص 193 ، والبحر المحيط ج 3 ص 299

هو على حذف الفاء كأنه قيل يدرككم الموت وشبه القول بالقائل<sup>197</sup> : من يفعل الحسنات الله يشكرها ...

اعترض أبوحيان على تخريج الزمخشري لرفع (يُرْكُكُمْ) بأنه حمل على يقع موقع أينما تكونوا وهو أينما كنتم : "يعني أنه جعل يدرككم ارتفع لكون أينما تكونوا في معنى أينما كنتم ، وذلك أنه متى كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ فإنه يجوز في المضارع بعده وجهان أحدهما : الجزم على الجواب ، والثاني : الرفع ، وفي توجيه الرفع خلاف والأصح أنه ليس الجواب بل ذلك على التقديم والتأخير والجواب محذوف وإذا حذف الجواب فلا بد أن يكون فعل الشرط ماضياً ، فتخرج هذه القراءة على هذا لا يجوز ، وحمله على "ولا ناعب" ليس بجيد ؛ لأن "ولا ناعب" عطف على التوهم والعطف على التوهم لا يقاس " <sup>198</sup> واعترض أبوحيان على تخريج الزمخشري لموقع (يُرْكُكُمْ) على أنه مستأنف ، وأينما تكونوا متصل بقوله تعالى "ولا تظلمون فتيلاً" قبله ، قال : "وهذا التخرج ليس بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية ، أما من حيث المعنى فإنه لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله "ولا تظلمون فتيلاً" لأن ظاهر اتقاء الظلم إنما هوفي الآخرة لقوله "قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى" وأما من حيث الصناعة النحوية فإنه على ظاهر كلامه يدل على أن أينما تظنون متعلق بقوله "لا

<sup>197</sup> / هوسان بن ثابت ، قيل لبنه عبد الرحمن والبيت بتمامه :  
من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشر بالشر عند الله مثلاً

<sup>198</sup> / البحر المحيط ج3 ص299

تظلمون" بمعنى ما فسره من قوله أي لا تتقصون شيئاً مما كتب من آجالكم أينما تظنوا في حرب أو غيرها . وهذا لا يجوز ؛ لأن أينما اسم شرط فالعامل فيه إنما هو (فعل)<sup>199</sup> الشرط بعده ؛ ولأن اسم الشرط لا يتقدم عامله فلا يمكن أن يعمل فيه "ولا تظلمون" بل إذا جاء نحو "أضرب متى جاء" لا يجوز أن يكون الناصب لمتى أضرب فإن قال يقدر له جواب محذوف يدل عليه ما قبله وهو "ولا تظلمون" كما يقدر في "أضرب زيدا متى جاء" فالتقدير أينما تكونوا فلا تظلمون فتلاً أي فلا ينقص شيئاً من آجالكم وحذفه لدلالة ما قبله عليه ، قيل له " لا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي ، وفعل الشرط هنا مضارع ، تقول العرب : أنت ظالم إن فعلت ولا تقل : أنت ظالم إن تفعل " <sup>200</sup>

### المناقشة والترحيل:

إذا كان فعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء ورفع كلاهما حسن وإذا كان فعل الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما ، ورفع الجزاء ضعيف ، يجوز حذف الفاء من الجواب في الشعر والنثر على السواء واستشهد على حذف الفاء في النثر ببعض الأحاديث ، وقال معقباً عليها : "وهومما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصاً بها بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره

<sup>199</sup> / الظاهر أن المراد (جواب الشرط) ؛ لأن الجواب هو العامل في (أينما) وكلام أبي حيان بعد ذلك يدل على أن المراد (جواب الشرط) ولي فعل الشرط.

<sup>200</sup> / البحر المحيط ج3 ص300

، ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق واني  
أرتضي مذهب المبرد في تخريج قراءة طلحة بن سليمان (أينما تكونوا) بالرفع ، وعلى  
مذهب المبرد خرجها ابن جني في (المحتسب) <sup>201</sup> إذ جعلها على حذف الفاء ، كأنه  
قل يدرككم الموت .

وأجاز الزمخشري كما رأينا تخريج القراءة على الوجه وبه بدأ ، ثم أجاز وجهين  
آخرين:

أحدهما : أنه قيل (يدرككم) بالرفع على توهم كون الشرط حسن رفع الجزاء واعتراض  
أبوحيان على تخريج الزمخشري هذا هو محق في ذلك ؛ لأن تصيير (أينما تكونوا) إلى  
(أينما كنتم) حمل النص القرآني على غير ظاهره ؛ لأن التوهم . كما قال أبوحيان . لا  
تقاس ، وشرطه أن يكون ما يتوهم هو الأصل أو ما كثر في الاستعمال حتى صار  
كالأصل كقول الشاعر <sup>202</sup>: مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة لا ناعب إلا بين  
غرابها

فجاز عطف "لا ناعب" على خبر ليس المنصوب ؛ لأن الباء تزداد بكثرة في خبر ليس ،  
فلما كان خبرها مظنة الباء جاز العطف عليه بالجر على توهم وجودها .

<sup>201</sup> ينظر ج 1 ص 193

<sup>202</sup> البيت الأخوص اليربوعي ، وهومن شواهد الكتاب ج 3 ص 29 ونسبه سيبويه للفرزدق وهومن شواهد أن يعيش فيبي شرح الفصل ج 7 ص 57 ، وينظر البيت في الخزانة ج 4 ص 158

أما الآية فما توهم فيها ليس كذلك ؛ لأن الأصل في فعل الشرط أن يكون مضارعاً ؛ لأن الشرط لم يقع وكل ما جاء من أفعال ماضية في الشرط أو الجواب فهي مؤولة بالمضارع.

والثاني : أنه قيل (يُتْرَكُكُمْ) بالرفع لأنه كلام مستأنف ، وقوله (أينما تكونوا) متصل بـ (لا تظلمون فتيتلاً) قبله.

واعترض أبوحيان على تخريج الزمخشري هذا ، وملخص اعتراضه أن تخريج الزمخشري غير مستقيم معنى وصناعة ، أما معنى فلأن قوله تعالى : "لا تظلمون فتيتلاً" ظاهره الاتصال بما قبله ؛ إذ أن المراد نفي الظلم في الآخرة ، وهومن تمام قوله تعالى "قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى" وأما صناعة لأنه يلزم من تخريج الزمخشري أحد محذورين ؛ لأنه إما أن يقال أن قوله تعالى "ولا تظلمون فتيتلاً" جواب الشرط فيلزم منه إعمال ما قبل اسم الشرط فيه ، وهو لا يجوز لأن أسماء الشرط لها الصدارة.

وأما أن قال إن قوله "ولا تظلمون فتيتلاً" دليل الجواب وجواب الشرط محذوف فيلزم منه حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً . وهو لا يجوز إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً واني أوافق أبا حيان في أن تخريج الزمخشري غير مستقيم وأن فيه بعداً ؛

إذ كيف يقطع قوله (يدرككم الموت) عما قبله وهو ظاهر الاتصال به بدليل القراءة المتواترة التي تجعله جواباً لـ "أينما تكونوا" ؟ .

وما اعترض به أبوحيان على الزمخشري صحيح في مجمله إلا أن قوله إن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً ، أما إذا كان فعل الشرط مضارعاً فلا يحذف الجواب ، وعليه يمتنع أن يقال : "أنت ظالم إن تفعل" والأولى به أن يفيد المنع بغير الشعر لأن سيبويه أجاز حذف الجواب في الشعر مع كون فعل الشرط مضارعه قال في (الكتاب): قد يجوز في الشعر : آتي من يأتي وقال هذلي:

فقلت : تحمل فوق طوقك إنها مطيعة من يأتيها لا يضيرها

وهكذا أنشده يونس ، وكأنه قال لا يضيرها من يأتيها <sup>203</sup> .

ومعلوم أن سيبويه كما تقدم يحمل رفع الفعل المضارع في البيت على نية التقديم ، والجواب عنده محذوف ، بقي أمر لفت نظري في هذه المسألة وهو أن أبا حيان لم ينقل عن الزمخشري تخريج قراءة طلحة بن سليمان "أينما تكونوا يدرككم الموت" بالرفع إلا الوجهين اللذين اعترض عليهما ، مع أن الزمخشري أجاز في تخريج القراءة كما رأينا وجهاً ثالثاً بدأ به وهو أن المضارع (تُرَكُّم) رفع على حذف الفاء وهو مذهب المبرد كما أسلنا وقد ذكر أبوحيان هذا التخريج وحكاه عن ابن جني قال:

---

<sup>203</sup> / الكتاب ج3 ص70 ، 71



"وقرأ طلحة بن سليمان (يُتْرَكُّم) برفع الكافين ، وخرجه أبو الفتح على حذف فاء  
الجواب أي فيدرككم الموت ، وهي قراءة ضعيفة" وبما حكاه أبو حيان عن ابن جني حق  
ولكنه لم يشر من قريب أو من بعيد إلى أن الزمخشري قال بهذا التخريج وبه بدأ.

## الفصل الثالث:

أولاً : ما يجب فيه الفصل

أ ( الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ب) الفصل بين الصفة والموصوف

ثانياً : العطف

أ ( عطف الجملة الإنشائية على الخبرية

ب ( العطف على الأبعد

ج ( موافقة عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتتكير

ثالثاً : الإضافة وفيه :

إضافة المصدر إلى فاعله

## أ/ الفصل بين المضاف والمضاف اليه:

قال تعالى: ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)<sup>204</sup>

قال الزمخشري: " وأما قراءة ابن عامر<sup>205</sup> " قتل أولادهم شركائهم " برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء فشئ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمح ورد قول الشاعر:

زج القلوص ابي مزاده

فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته ، الذي حملة على ذلك أن رأى في بعض المصاحف ( شركائهم ) مكتوباً بالياء.<sup>206</sup>

قال أبوحيان بعد أن نقل كلام الزمخشري هذا : وأعجب بأعجمي ضعيف في النحويد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم".<sup>207</sup>

<sup>204</sup> - الانعام ، 137.

<sup>205</sup> - ينظر السبع في القراءات ، ص 270.

<sup>206</sup> - اكشاف ، ج 2 ، ص 54.

<sup>207</sup> - البحر المحيط ، ج 4 ، ص 230.

## المناقشة والترجيح

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار المجرور فيه خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة وقد ذكر هذه المسألة ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين<sup>208</sup>، فالكوفيون أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور وغيرهما في الشعر والنثر على السواء مستشهدين بقول الشاعر:

فزجتها بمزجة      زج القلوص أبي مزاده

ولهم شواهد شعرية أخرى ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ومن شواهدهم النثرية ما حكاه الكسائي عن العرب: " هذا غلام - والله - زيد"؛ وما حكاه أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: " إن الشاة لتجتز صوت - والله - ربها" ، ومن أعلى شواهدهم استشهدوا بقراءة ابن عامر: " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم".

أما البصريون فمنعوا الفصل بين المضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور محتجين بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما

---

<sup>208</sup> - ينظر النمالة ، ج60، ص427.

جاز الفصل بينهما بالظرف وحروف الجر لاتساع العرب فيهما كما قال عمرو بن قميئة:

لما رأيت سأتيها استعبرت      لله در اليوم من لامها

ورد البصريون أدلة الكوفيين بردود غير مقنعة يقول ابن الأنباري<sup>209</sup> على لسانهم:

"وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشده فهومع قلته لا يعرف قائل قائله فلا يجوز الاحتجاج به، وأما ما حكى الكسائي من قولهم: "هذا غلام - والله - زيد" وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم: "فتسمع صوت - والله - ربها" فنقول: إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما أجازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحولغوا".

فأما قراءة ابن عامر فيذهب البصريون إلى ضعفها، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الاجماع على خلافه دليل على القراءة بالياء ومصحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو.

---

<sup>209</sup> - الانصاف، ج2، 435.

ذلك ماكان من أمر البصريين في رد قراءة ابن عامر كما حكاه عنهم ابن الأنباري، وهذا التضعيف لقراءة ابن عامر لم يقتصر على البصريين فقد امتد الي كثير من النحاة والمفسرين ، ومن ألف في القراءات واحتج لها ، ولعل أول من فتح باب الطعن على قراءة ابن عامر كما قال صاحب الخزانة <sup>210</sup> هو الفراء قال في معاني القرآن " وليس قول من قال ( مخلف وعده رسله) ولا ( زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)

بشيء ونحويوأهل المدينة ينشدون قوله:

فzجتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

باطل والصواب زج القلوص أبومزاده.

وتلاه بن جرير الطبري قال بعد أن ذكر الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر ( وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح).

قال ابن خالوية عن الفصل بين المضايفين في قراءة لبن عامر ( هو قبيح في القرآن إنما يجوز في الشعر كقول ذي الرمة.<sup>211</sup>

كان أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أنقاض الفراريح

<sup>210</sup> - ينظر الانصاف ، ج4، 422.

<sup>211</sup> . الخزانة ج4 ، ص341

وإنما حمل القارئ بهذا عليه : إنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط.

وبعد أعود الي أصل مسألتنا وأقول: إنني أرفض موقف الزمخشري من قراءة ابن عامر وتضعيفه إياه وتعسفه في إنكارها، وأقف الي جانب أبي حيان الذي أجاز هذه القراءة ونافح عنها ، كيف لا وهي قراءة سبعية متواترة يقول ابن الجرزي عن قارئها عبد الله بن عامر : لقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقة أربعمئة عريف يقومون عنه بالقراءة ولم يلغنا عن أحد السلف على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئا من قراءته ولا طعن فيها ، ولا أشار اليها بضعف ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر .

وان كنت أحمد لأبي حيان تسليمه بقراءة بن عامر ومنافحته عنه فإنني لا أحمد له إساءته للزمخشري بقوله : " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو...".

وماذا عليه لوأنه رد على الزمخشري بمثل رده على ابن عطية وأبي علي الفارسي ، إذ رد عليهما تضعيفهما لقراءة بن عامر دون إساءة لهما ، قال: " ولا التفات الي قول ابن عطية : " وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب " وقال ولا التفات أيضا لقول ابي علي الفارس : ( هذا قبيح قليل في الاستعمال)".

## ب/ الفصل بين الصفة والموصوف:

في قوله تعالى : **چ ت ت ط ط ط ف ف ف ف ف**

**ق ق ق ج ج ج ج ج** <sup>212</sup>

أجاز الزمخشري أن ينتصب " قائماً على أنه نعت لأسم "لا" النافية للجنس. قال في الكشف موجهاً نصبه " قائماً بالقسط " : فان قلت ك هل يجوز أن يكون صفة المنفى كأنه قيل : لا إله قائماً بالقسط إلا هو؟ قلت : لا يعد ، فقط رأيانهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف.<sup>213</sup>

وأعترض أبوحيان على هذا الوجه الذي أجاهه الزمخشري ، قال " وهذا الذي ذكره لا يجوز ، لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما: الملائكة وأولوا العلم وليس معمولين ( الشئ )<sup>214</sup> من جملة " لا إله الا هو " بل هما معمولان ل شهد ، وهو نظير : عرف زيد أن هنداً خارجة وعمر وجعفر التميمة، فيفصل بين هند

<sup>212</sup> - سورة آل عمران ، الآية 18.

<sup>213</sup> - الكشف ، ج 1 ، ص 417.

<sup>214</sup> - زيادة يقتضيها السياق، سقطت من طبعة البحر الموجودة لدى وهي طبعة ( دار الفكر ) وهذه الزيادة موجودة في الدر المصون ، ج 3 ، 87.



والتميمة بأجنبي ليس داخلاً فيما عمل فيها وفي خبرها وهما عمرو وجعفر المرفوعان  
المعطوفان على زيد.<sup>215</sup>

### المناقشة والترحيل:

من الإجابة عن الأوجه الإعرابية التي أجازها الزمخشري في نصب "قائماً بالقسط" أن  
يكون صفة المنفى كأنه قيل : لا إله قائماً بالقسط إلا هو واعتراض أبوحيان على هذا  
الوجه بأنه يلزم منه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ، واعتراض أبي حيان هذا  
أحس به الزمخشري نفسه ، ويظهر لك من قوله : " فقد رأيناهم يتوسعون في الفصل  
بين الصفة والموصوف " وحقاً أنه وردت شواهد فصل فيها بين الصفة والموصوف ،  
كما قال الزمخشري ، ولكن الغالب في هذه الشواهد أن يكون الفاصل غير أجنبي ،  
فجاء الفصل بينهما بمعمول الوصف نحو قوله تعالى : ( ذلك حشر علينا يسير ) ونحو قول  
الشاعر<sup>216</sup>

كريم رؤوس الدار عين ضروب

<sup>215</sup> - البحر المحيط ، ج2، ص405.

<sup>216</sup> - هذا عجز بيت ، ينظر في ارتشاف الضرب ، ج2 ، ص599، والنحو الوافي لعباس حسن ، ج3 ، ص435.

وجاء الفصل بينهما بالقسم نحوقوله تعالى : ( أن إمرو هلك ليس له ولد )<sup>217</sup> وجملة  
الاعتراض نحوقوله تعالى: ( إنه لقسم لتعلمون عظيم)<sup>218</sup> ، وجواب القسم نحوقوله  
تعالى : ( قل بلى وربي لنأتينكم عالم الغيب )<sup>219</sup>....الخ.<sup>220</sup>

أما في الآية المسألة ( شهد الله أنه لا إله الا هو...) فإن الفاصل أجنبي ،لأن  
المعطوفين " الملائكة وأولوا العلم ليس معمولين لشئ من جملة " لا اله الا هو" بل  
هما معمولان لفعل (شهد)، ولعل ميل الزمخشري الي جانب المعني - كما وهومعروف  
عنه هوالذي جعله يجيز نصب ( قائما بالقسط) على إنه صفة ل(اله) متساهلا عما بين  
الصفة والموصوف من الفصل الأجنبي ، وذلك أنه جعل ( قائما ) صفة للمنفى يفيد  
عنده أوجه من جعله حالا من فاعل (شهد) إذ يصبح " قائما بالقسط " داخلا في حكم  
شهادة الله والملائكة وأولى العلم ، يقول الزمخشري : فإن قلت: هل دخل قيامه بالقسط  
في حكم شهادة الله والملائكة وأولى العلم كما دخلت الوجدانية؟ قلت: نعم، إذا جعلته  
حالا من هوأونصبا على المدح أوصفة المنفى ، كأنه قيل : شهد الله والملائكة وأولوا  
العلم أنه لا إله إلا هو وأنه قائم بالقسط.<sup>221</sup>

---

<sup>217</sup> - سورة النساء، 176.  
<sup>218</sup> - سورة الواقعة ، الآية 77.  
<sup>219</sup> - سورة سبا ، الآية 3.  
<sup>220</sup> - ينظر الامور التي يفصل بها بين الصفة والموصوف في ارتشاف الضرب ، ج2 ، ص598، 599. والنحوالوافي لعباس حسن ج3 ، ص435.  
<sup>221</sup> - الكشف ، ج1 ، ص417.

واعترض أبوحيان على الزمخشري يمثل أيضا منهجه في وقوفه الي جانب الصناعة النحوية وشدة المحافظة عليها 1 ،وبعد: أود أن أشير الي سهووقع لأبي حيان في هذه المسألة وذلك أن أبا حيان ذكر أن الزمخشري مثل الفصل بين الصفة والموصوف بقوله : " لا رجل إلا عبد الله شجاعاً " فليس نظير تخرجه في الآية ، لأن قولك " إلا عبد الله " يدل على الموضع من " لا رجل " فهوتابع على الموضع فليس بأجنبي ، على أن في جواز هذا التركيب نظر ، لأنه بدل و"شجاعاً" وصف ، والقاعدة أنه إذا اجتمع البدل والوصف قدم الوصف على البدل، وسبب ذلك أنه على نية تكرار العامل على المذهب الصحيح ، فصار من جملة أخرى على هذا المذهب<sup>222</sup> قلت: هذا سهومن أبي حيان ، لأن الزمخشري لم ينكر المثال السابق للتمثيل للفصل بين الصفة والموصوف ، بل ذكره للتمثيل للحال المؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها وسأنقل لك كلام الزمخشري الذي ورد فيه المثال السابق ، قال الزمخشري بعد أن ذكر وجهين في نصب " قائما بالقسط ، الأول : أنه حال من فاعل " شهد" والثاني: أنه نصب على المدح ، قال : فان قلت : هل يجوز أن يكون صفة المنفي بين الصفة والموصوف ، فإن قلت : قد جعلته حالا من فاعل " شهد" فهل يصح أن ينتصب حالا عن هوفي الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها ، كقولك : " انا عبد لله شجاعاً " ؟ وكذلك لوقلت : " لا

---

<sup>222</sup> - البحر المحيط ، ج2، ص 405.

رجل إلا عبد الله شجاعاً" وهوأوجه من انتصابه عن فاعل "شهد" وكذلك انتصابه على المدح<sup>223</sup> ، ويؤكد لك ما ذهبت اليه من أن الزمخشري ذكر المثال السابق " لا رجل إلا عبد الله شجاعاً" للتمثيل للحال وليس للتمثيل للفصل بين الصفة والموصوف اتيان الزمخشري بالمثال بعد أن وجه نصب " قائماً" على أنه حال مؤكدة من الضمير " هو" في " لا إله الا هو" فكأن الزمخشري ينظر للآية بالمثال السابق ، إذ الآية : " لا إله الا هو قائماً بالقسط " نظير المثال ، لا رجل إلا عبد الله شجاعاً .

---

<sup>223</sup> - الكشاف ، ج 1 ، ص 417.

## أ / عطف الجملة الإنشائية على الخبرية

قال تعالى : ( فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين ، وبشر الذين آمنوا... )<sup>224</sup>.

أجاز الزمخشري أن يكون قوله " وبشر " معطوفاً على قوله " فاتقوا النار " كما تقول :  
يا بني احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بين أسد باحساني اليهم.<sup>225</sup>

قال أبوحيان أجاز الزمخشري وأبوالبقاء أن يكون قوله " وبشر " معطوفاً على قوله " فاتقوا النار " ليكون عطف أمر على أمر ، وهذا الذي ذهبوا اليه خطأ لأن قوله فاتقوا جواب للشرط موضعه جزم ، والمعطوف على الجواب جواب ، ولا يمكن في قوله " وبشر " أن يكون جواباً ، لأنه أمر بالبشارة مطلقاً لا على تقدير إن لم تفعلوا ، بل أمر أن يبشر الذين آمنوا أمراً ليس مترتباً على شيء قبله ، وليس قوله " وبشر " على إعرابه مثل ما مثل به من قوله يا بني تميم .... الي آخره ، لأن قوله " احذروا " لا موضع له من الإعراب خلاف قوله " فاتقوا " فلذلك أمكن فيما مثل به العطف ولا يمكن في " وبشر " .<sup>226</sup>

<sup>224</sup> - سورة البقرة ، الآية 24.  
<sup>225</sup> - الكشاف ، ج 1 ، ص 254.  
<sup>226</sup> - البحر المحيط ، ج 1 ، ص 110.

## المناقشة والترجيح :

أجاز الزمخشري أن يكون قوله تعالى " وبشر "معطوفاً على " فانتقوا النار " ليكون عطف أمر على أمر ، وذكر أبوحيان أن أبا البقاء العبكري أجاز ذلك أيضا ولم أجد رأيه في التبيان ، وخطأ أبوحيان الزمخشري وأبا البقاء العبكري في هذا الإعراب وهو على حق في رأيي لأن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه في الآية وهو " فانتقوا " جواب ل " إن " الشرطية فإذا عطف " وبشر " عليه كان التقدير : فإن لم تفعلوا فبشر الذين آمنوا يكون منفلتا ، والبشارة مترتبة على قوله " إن لن تفعلوا " وهو خلاف المراد ، بل أن الأمر بالبشارة ليس مترتباً على شيء قبله ، كما قال أبوحيان .

والظاهر أن جملة " وبشر الذين آمنوا " معطوفة على جملة " أعدت للكافرين " وإن كانت أولاهما خبرية والثانية إنشائية فذلك جائز وله نظائر وأجازه جماعة من النحاة ، منهم الصفار<sup>227</sup> وأبوحيان وابن هشام<sup>228</sup> ، وهو مذهب سيبويه كما نقل أبوحيان إلا إن ابن هشام في المغني لم يقر أبا حيان في نسبه ذلك إلي سيبويه .

وأظن أن الزمخشري لا يجيز عطف الإنشاء على الخبر ومن ثم ذهب إلي قوله " وبشر " معطوف على قوله " فانتقوا " لتناسب الجملتين إنشاء فوقع في المحذور .

<sup>227</sup> - همع الهوامع ، ج5، ص273.

<sup>228</sup> - المغني ، ج2 ، ص535.

للمخشري موقف كهذا وذلك عند قوله ( قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني ملياً)<sup>229</sup> ، قال الزمخشري فقال : إنما احتاج الي حذف ليتناسب بين جملتين المعطوف والمعطوف عليه ، وليس ذلك عند سيبويه بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الانشائية فقوله " واهجرني" معطوف على قوله " لئن لم تنتهي لأرجمنك" ، وأميل الي رأي أبي حيان لسلامته من الحذف ، فيكون قوله ( واهجرني) عطفا على قوله ( لأرجمنك) ، لا شيء في عطف الإنشاء على الخبر لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى : ( نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين)<sup>230</sup> ، فقد عطف (وبشر) على (نصر من الله) وهو خبر .

---

<sup>229</sup> - سورة مريم ، الآية 46.

<sup>230</sup> - سورة الصف ، الآية 13.

## ب / العطف على الأبعد

قال تعالى : ( قل لا أجد في ما أوحى الي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به ... )<sup>231</sup>

قال الزمخشري: " أفسقاً " عطف على المنصوب قبله ويجوز أن يكون مفعولاً له من أهل أي أهل لغير الله به فسقاً ، فإن قلت : فعلام تعطف أهل والام يرجع الضمير في به على هذا القول؟ قلت: يعطف علي يكون ، ويرجع الضمير الي ما يرجع اليه المستكن في يكون"<sup>232</sup>

قال أبوحيان عن الوجه الثاني الذي أجاز الزمخشري : " وهذا إعراب متكلف جداً وتركيب على الإعراب خارج عن الفصاحة وغير جائز في قراءة من قرأ ( إلا أن يكون ميتة) بالرفع فيبقى الضمير في به ليس له ما يعود عليه ولا يجوز أن يتكلف محذوف حتى يعود الضمير عليه ، فيكون التقدير أوشىء أهل لغير الله به لأن مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر " .

## المناقشة والترجيح:

أجاز الزمخشري في قوله " أفسقاً " وجهين:

<sup>231</sup> - سورة الانعام ، الآية 145.

<sup>232</sup> - الكشاف ، ج2، ص58.



الأول: أن يكون معطوفاً على منصوب قبله، أي على قوله ( لحم خنزير ) والمعنى ، قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً ، إلا أن يكون المأكول ميتة أودماً مسفوحاً أولحم خنزير أوفسقا ، وهذا وجه ظاهر قال به الزجاج<sup>233</sup> ومكي بن أبي طالب<sup>234</sup> وابن الأنباري<sup>235</sup>

الثاني: الذي أجاز الزمخشري هو: أن يكون (فسقا) مفعولاً له قدم على عامله ( أهل ) والفعل ( أهل ) معطوف علي ( يكون ) والضمير به في قوله ( أهل به ) عائد الي ما يعود إليه الضمير المستتر في يكون وعلى هذا الوجه يكون التقدير : " إلا أن يكون ميتة أودماً مسفوحاً.... " وهذا الوجه فيه بعد، ولنا مندوحة عنه بالوجه الأول ، وهو غير مرضي عندي لأن الأصل أن يعطف الشيء على ما يليه إلا أن يصح معناه أويدل دليل على غيره ، وفي الآية يصح عطف (فسقا) على ما قبله ، بل هو الظاهر ، الوجه الثاني الذي أجاز الزمخشري لم يقل به ، أحد قبل الزمخشري ، وحق لأبي حيان أن يرفض هذا الوجه ويسمه بالتفلت ، ثم أن أبا حيان اعترض عليه لأنه لا يجوز على قراءة من قرأ ( إلا أن يكون ميتة ) بالرفع ، لأن الزمخشري أعاد الضمير في به على ما يعود اليه الضمير المستتر في يكون ، وهذا جائز في حالة نصب ( ميتة ) أما على قراءة رفع ( ميتة ) فلا يجوز ضمير مستتر في يكون حينئذ فيبقى الضمير في ( به ) ليس له ما يعود اليه .

<sup>233</sup> - معاني القرآن وأعرابه ، ج2، ص243.

<sup>234</sup> - المشكل ، ج1، ص297.

<sup>235</sup> - البيان ، ج1، ص347.



## ج / موافقة عطف البيان لمتبوعة في التعريف والتكثير

عند قوله تعالى: ( ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين \* فيه

آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا)<sup>236</sup>

قال الزمخشري: ( مقام إبراهيم) عطف بيان لقوله آيات بينات ، فإن قلت : كيف صح

بيان الجماعة بالواحد؟ قلت : فيه وجهان ، أحدهما : أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة

لظهور شأنه وقوة دلالاته على قدرة الله ونبوة إبراهيم من تأثير قمة حجر صلد كقوله

تعالى: ( إن إبراهيم كان أمة) والثاني اشتماله على الآيات : لن أثر القدم في الصخرة

الصماء آية وغوصه فيها الي الكعبين آية ، والآن بعض الصخرة دون بعض

آية...<sup>237</sup>

وقال أبوحيان " لم يذكر الزمخشري في إعراب " مقام إبراهيم" إلا أنه عطف بيان لقوله "

آيات بينات" ورد عليه ذلك ، لأن "آيات" نكرة " مقام إبراهيم" معرفة ولا يجوز التخالف

في عطف البيان وقوله مخالف لإجماع النكرة والمعرفة فقد تبعهم في ذلك أبوعلی

الفارسي ، وأما عن البصريين فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين ولا يجوز أن يكونا نكرتين

، وما أعربه الكوفيون ومن وافقهم عطف بيان وهونكرة على نكرة قيل أعربه البصريون

<sup>236</sup> - البحر المحيط ، ج 3 ، ص 9.

<sup>237</sup> - الكشاف ، ج 1 ، ص 447.

بدلاً ، والأولى والأصوب في اعراب " مقام إبراهيم " ان يكون خبراً مبتدأ محذوف تقديره  
إحدهما أي أحد تلك الآيات البيّنات ومقام إبراهيم أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره : منها  
أي من " الآيات البيّنات مقام إبراهيم " .<sup>238</sup>

### المناقشة والترحيل:

ذهب جمهور البصريون الي أن عطف البيان خاص بالمعارف ولا يجوعطف البيان  
عندهم في النكرات ، وأجازه الكوفيون<sup>239</sup> الفارسي وابن جنى وجماعة من التأخرين منهم  
الزمخشري وابن عصفور وابن مالك ، وجوزوا ان يكون منه قوله تعالى : ( من وراءه  
جهنم ويسقى من ماء صديد )<sup>240</sup> ف " صديد " يصح ان يكون عندهم بيانا ل " ماء "  
وقوله تعالى ( يوقد من شجرة مباركة زيتونة )<sup>241</sup> ف " زيتونة " عطف بيان ل " شجرة " .  
وجمهور البصريون يوجودون في النكرتين السابقتين وأمثالهما البديلة يعني البديل ، أما  
التخالف بين عطف البيان ومتبوعه في التعريف والتذكير فلا أعلم أحداً أجازه قبل  
الزمخشري ، ولأجل ذلك اعترض عليه أبوحيان حين أعرب ( مقام إبراهيم ) عطف بيان  
من ( آيات ) وقال أبوحيان وقوله حق : ( إن ما ذهب اليه الزمخشري مخالف لاجماع  
الكوفيين والبصريين ) ، وتابع الزمخشري في أجازه التخالف بين عطف البيان ومتبوعه

<sup>238</sup> - البحر المحيط ، ج3 ، ص9.

<sup>239</sup> - ينظر مثلاً شرح التصريح ، ج2 ، ص131.

<sup>240</sup> - سورة إبراهيم ، الآية 16.

<sup>241</sup> - سورة النور ، ص35.

في التعريف والتتكير ، ، الرضي قال في ( شرح الكافية ) : وفرقوا بينهما ( يعني البديل

وعطف البيان) بعدم وجوب توافق البديل منه تعريفاً وتكثيراً بخلاف عطف البيان ،

والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضاً.<sup>242</sup>

وحاول ابن هشام في ( المغني ) ان يعتذر الزمخشري حين أعرب ( مقام إبراهيم ) عطف

بيان ، قال " وقد يكون عبر البديل بعطف البيان ولتأخيرهما ، ويؤيده قوله في اسكنوهن

من حيث سكنتم من وجدكم)<sup>243</sup> و ( من وجدكم ) عطف بيان لقوله تعالى : ( حيث

سكنتم ) وتفسير له قال : من تبعيضيه حذف مبعضها ، اسكنوهن مكانا من مساكنكم

مما تطيقون ، وإنما يريد البديل ، لأن الخافض لا يعاد إلا معه وهذا أمام النحاة سببوية

يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة<sup>244</sup> ، وليس أميل الي اعتذار ابن هشام عن

الزمخشري بأنه أراد بالبيان البديل ، لأن هذين المصطلحين متمايزان .

وقال النحاة<sup>245</sup> المتأخرون: إن إعراب الزمخشري لقوله تعالى " مقام إبراهيم " عطف بيان

ل " آيات " يمنعه أمران:

الأول: أن هذا الإعراب – كما تقدم – يلزم منه التخالف بين عطف البيان ومتبوعه

في التعريف والتتكير .

<sup>242</sup> - شرح الكافية ، ج1، ص339.

<sup>243</sup> - المغني ، ج2، ص636.

<sup>244</sup> - المغني ، ج2، ص636.

<sup>245</sup> - ينظر شرح التصريح ، ج1، ص132، وينظر حاشية الشيخ يس ،

الثاني: إن هذا الإعراب يلزم منه التخاف بين عطف لبيان ومتبوعه في العدد ، لأن  
(آيات) جمع و (مقام إبراهيم) مفرد ، وقد أحس الزمخشري بهذا المنع فتأول " مقام  
إبراهيم" كما رأينا في أول المسألة بما يوافق الجمعية ، وذكر أبو جعفر النحاس ثلاثة  
أوجه في إعراب " مقام إبراهيم" قال " مقام إبراهيم" وحكي عن محمد بن يزيد قال : (   
مقام) بدل من ( آيات) ، والقول الثالث بمعنى هي مقام إبراهيم<sup>246</sup> ، وليس بخلاف ما  
حكي من حكي عن محمد بن يزيد المبرد من كون " مقام إبراهيم" بما يوافق الجمعية  
حتى يوافق البدل منه في العدد ، وربما لحاجة هذا الوجه الي التأويل تركه أبو حيان  
وصوب الرأيين الآخرين وأخذ بهما كما رأينا في إعرابه ل " مقام إبراهيم" .

---

<sup>246</sup> - اعراب القرآن ، ج1، ص395، 396.

## اضافة المصدر الي فاعله

عند قوله تعالى: ( وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم وان كان مكرهم لتزول منه  
الجبال)<sup>247</sup>.

قال الزمخشري: ( وعند الله مكرهم) لا يخلو لما أن يكون مضافاً الي الفاعل كالأول  
على معنى ومكتوب عند الله مكرهم فهو مجازيهم عليه بمكر هو أعظم منهم ، أو يكون  
مضافاً الي المفعول على معنى وعند الله مكرهم الذي يمكرهم به ، وهو عذابهم الذي  
يستحقونه يأتيهم من حيث لا يشعرون<sup>248</sup>.

قال أبوحيان معقّباً على الوجه الثاني الذي ذكره الزمخشري: وهذا لا يصلح إلا أن كان  
مكر يتعدى بنفسه كما قال هو إذ قدر (يمكرهم) والمحفوظ أن مكر لا يتعدى الي مفعول  
بنفسه ، قال تعالى: ( واذ يمكر بك الذين كفروا ... )<sup>249</sup> ونقول زيد ممكور به ، ولا  
يحفظ زيد ممكور بسبب كذا.

المناقشة والترجيح:

أجاز الزمخشري في قوله تعالى: ( وعند الله مكرهم) وجهين:

<sup>247</sup> . الانفال ، الآية 30.  
<sup>248</sup> - الكشاف ، ج2، ص383  
<sup>249</sup> - الانفال ، الآية

الاول: إن يكون المكر مضافا الي الفاعل على معنى وعند الله جزاء مكرهم أو مكتوب عند الله مكرهم .

الثاني: ان يكون المكر مضافا الي المفعول على معنى وعند الله مكرهم الذي يمكرهم به

اعترض أبوحيان على الوجه الثاني بأنه يستلزم أن يكون مكر متعديا بنفسه والمحفوظ أن مكر لا يتعدى بنفسه الي مفعول به، وما قاله أبوحيان حق صرح أصحاب المعاجم بأن مكر لا يتعدى بنفسه وإنما يتعدى بالباء .



## الخلاف في وصف كم الخبرية

قال تعالى : ( وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن... )<sup>250</sup>

قال الزمخشري : ( هم أحسن ) في محل صفة لكم ، ألا ترى أنك لو تركت ( هم ) بدل

من نصب أحسن على الوصفية<sup>251</sup> ، ونقل أبوحيان كلام الزمخشري ثم قال : "

ويتابعها أبوالبقاء على أن ( هم أحسن ) صفة لكم ، سواء نص أصحابنا على أن " كم "

استفهامية والخبرية لا توصف ولا يوصف بها فعلى هذا يوكن ( هم أحسن ) في وضع

الصفة لقرن ، ويجمع لأن القرن هو مشتمل على أفراد كثير " فروع معناه ، ولو أفرد

الضمير على اللفظ كان عربياً<sup>252</sup>

## المناقشة والترحيح:

أعرب الزمخشري جملة ( هم أحسن ) في محل نصب صفة ل " كم " وتابعه أبوالبقاء

العسكري ، واعترض عليهما أبوحيان بأن " كم " لا توصف ولا يوصف بها ، أما جملة (

هم أحسن ) فهي في موضع الصفة لقرن ويجمع الضمير حملا على المعني ، لأن القرن

مشتمل على أفراد كثيرة واعترض أبوحيان مؤيدا بأن النحاة<sup>253</sup> نصوا على أن " كم "

<sup>250</sup> - سورة النحل ، الآية 45.

<sup>251</sup> - البحر المحيط ، ج6 ، ص210.

<sup>252</sup> - البحر المحيط ، ج6 ، ص210.

<sup>253</sup> - ينظر ارتشاف الضرب ، ج12 ، ص595 ، وهمع الهوامع ، ج5 ، ص177 ، والنحو الوافي لعباس حسن ، ج6 ، ص210.

الخبرية توصف ولا يوصف بها ، قال : لأن " كم " متوغلة في البناء وكل اسم متوغل في البناء لا يوصف ولا يصف به كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام " كم الخبرية " و " ما " التعجبية والان ، وإعراب الزمخشري فيه خروج عن إجماع النحاة ولنا مندوحة عنه بأن نعرب جملة ( هم أحسن ) صفة لقرن كما قال أبوحيان ووافقه ابن هشام في ( المغني ) قال: قال الزمخشري وأبوالبقاء " كم أهلكنا قبلهم من القرون هم أحسن : أن الجملة بعد " كم " صفة لها الصواب أنها لقرون وجمع الضمير حملا على معناه...<sup>254</sup>

---

<sup>254</sup> - امغني ، ج2، ص650.

## الخاتمة

الحمد لله في البدء والختم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان .

قد دفعني كثرة تعقبات أبي حيان للزمخشري وتتبعه لأقواله إلى التفتيش عن أسباب ذلك ، فظهر لي من الدراسة مسائل الخلاف بينهما جملة من الأسباب:

(1) الزمخشري ميال إلى المعنى ، فهو يميل إلى الإعراب الذي يخدم المعنى وإن كان مرجوحاً من حيث الصناعة النحوية ، على حين أن أبا حيان يميل إلى جانب الصناعة النحوية ولا يرضى أن نخندش أصول الصناعة على حد تعبيره.

(2) أبوحيان حفي بآراء سيبويه وشديد التعصب له وكثير الإعجاب به ، وفي سبيل هذا الإعداد خاصم ابن تيمية مع أنه كان شديد الإطراء له . وقد رأيت في (البحر المحيط) يحكم رأي سيبويه في قبول أو رفض رأي الزمخشري / فيكفيه في رأي الزمخشري أن يقول : "ما ذهب إليه خلاف مذهب سيبويه"

(3) ربما فهم أبوحيان رأي الزمخشري في بعض المسائل على غير وجهه ، فيعترض عليه بناءً على فهمه ما استقامة رأي الزمخشري.

(4) تسرع أبي حيان في إصدار بعض الأحكام ، فقد يرد رأي الزمخشري في بعض

المسائل زاعماً أن الزمخشري تفرد بذلك الرأي ولم يسبقه إليه أحد ، وبالرجوع إلى

مضان المسألة يتبين أن الزمخشري تابع لغيره ومسبوق إلى ذلك الرأي.

(5) الزمخشري نحوي بلاغي ، وهو يستخدم في (الكشاف) بعض مصطلحات

البيانين التي تخالف مصطلحات النحاة ، فيعترض عليه أبوحيان.

(6) الزمخشري وأبوحيان بصريا المذهب وقد يأخذان بمذهب الكوفيين ، إلا أن

الزمخشري أكثر قبولا لمذهب الكوفيين من أبي حيان ، وقد أخذ بمذهبهم في

بعض مسائل هذا البحث فاعترض عليه أبوحيان وقد أخذ بمذهبهم في بعض

مسائل هذا البحث وفاعترض عليه أبوحيان بأن ما أخذ به ليس مذهب البصريين

ويقول عن رأيه إنه نزعة كوفية

(7) مخالفة الزمخشري في بعض المسائل للمذهبيين البصري والكوفي كانت سبباً في

اعتراض أبي حيان عليه ولذا نرى أبا حيان كثيراً ما يعيب على الزمخشري

مخالفته لمذهب البصريين والكوفيين.

(8) أبوحيان ظاهري المذهب ، وقد أثر ذلك على مذهبه النحوي فهو شديد التمسك

بظاهر النصوص ، على حين أن الزمخشري لا يتقيد كثيراً بالظاهر وهو كثير

التجوز في كلامه ومصطلحاته النحوية فيعترض أبوحيان على هذه التجوزات.

(9) القرآن الكريم كتاب معجز ، وهو جمال أوجه فقد تحتل الكلمة أكثر من وجه

إعرابي فيأخذ الزمخشري بوجه ويأخذ أبوحيان بوجه آخر .

(10) قد تحمل الكلمة إعرابين فيكتفي الزمخشري بالمشهور منهما فيتقبه

أبوحيان بأن ذلك الإعراب غير متعين ، ويذكر الإعراب .

(11) اختلاف موقفهما من القراءات فالزمخشري اتبع منهج القدامى في نقد

القراءات ، أما أبوحيان فلم يرض عن هذا المنهج ووقف إلى جانب القراءات

ودافع عنها ورد على نقدها .

(12) اخضاع الزمخشري بعض لآيات لخدمة مذهبه الاعتزالي .

ومهما يكن من أمر تعقبات أبي حيان وقسوته على الزمخشري في بعض الأحيان فإن

هذه التعقبات أثرت الفكر النحوي ، وأسهمت في خدمة كتاب الله عز وجل وإعرابه آية

على أفضل الوجوه التي تليق بمكانة قدسيته .

فجزى الله الإمامين الجليلين الزمخشري وأبا حيان أفضل الجزاء يوم الفصل والجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وسيد

المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

## التوصيات

1) الانتباه أكثر إلى هذا النوع من الدراسات وذلك لأن الاعتراض والرد على الآراء خاصة الراسخ منها في الأذهان يضيء جوانب خفية ما كانت لتتجلي لولا دراسات من هذا النوع .

2) ضرورة أن تدرج مثل هذه الدراسات ضمن مقررات الكليات المتخصصة في اللغة العربية وآدابها.

## قائمة المصادر والمراجع:

1. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ط دار المعرفة بيروت ( ب د ت ).
2. المحاكمة بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري ليحي الشاوي مخطوط ، المكتبة الازهرية رقم 1254.
3. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2، 1403هـ.
4. التبيان في إعراب القرآن للعبري تحقيق ، د. طه عبد الحميد الحميد ، ط القاهرة 1969.
5. إعراب القراءات الشواذ للعبري ط دار الكتب المصرية.
6. الوافي بالوفيات للصفدي ط جمعية المستشرقين الالمانية.
7. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د.أحمد محمد الخراط ، دار القلم دمشق 1406هـ.
8. الدر اللقيط من البحر المحيط لابن مكتوم بهامش البحر المحيط دار الفكر بيروت ، ط2 1403هـ.

9. ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ، القاهرة 1404هـ.
10. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق د. عبد العال سالم مكرم دار البحوث العلمية الكويت.
11. أبوا حيان النحوي خديجة الحديثي مكتبة النهضة بغداد ط 1385هـ.
12. معجم الأدباء لياقوت الحموي مطبوعات دار المأمون القاهرة 1355هـ.
13. إنباه الرواه علي أنباه النحاة للقطفي تحقيق محمد أبو الفاضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ط 1، 1046هـ.
14. النشر في القراءات العشر لابن الجزري دار الفكر.
15. ديوان أبي حيان الاندلسي تحقيق د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي مطبعة العاني بغداد ط 1 ، 1388هـ.
16. وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية.
17. النحوالوافي لعباس حسن ، دار المعارف المصرية ، ط 3 1973م.
18. فهرس الفهارس للكتاني تحقيق د. احسان عباس دار الغرب الاسلامي ط 2 ، 1402هـ.



19. الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد

محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت.

20. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لأبن خالويه ، دار الكتب بيروت ،

1406هـ.